الخلاف النمساوي – الإيطالي في البحرين المتوسط والأَدرياتيك عام ١٩١١ دراسة تاريخية قانونية

الأستاذ المساعد الدكتور
عصام خليل محمد إبراهيم الصالحي
الجامعة العراقية- كلية الآداب - قسم التاريخ

خُلاصة البحث :

مثلت الوحدة الإيطالية عام ١٨٦٩ ، نقطة انطلاق إيطاليا نحو الدخول في المجال الاستعماري ، ولم يكن أَمامها سوى طرابلس الغرب وبَرقة في الشمال الإفريقي . ولعل موقعها الجغرافي القريب قد منحها أَفضلية التحكم والتحرك والمُطالبة بحصتها الاستعمارية في الشمال الإفريقي .

بدأ التحرك الايطالي لإحتلال طرابلس في النصف الثاني من عام (١٩١١ م) بعد حصول إيطاليا على موافقات صريحة وضمنية من جميع القوى الأُوربية الفاعلة ، مما آجج صراعاً سياسياً ودبلوماسياً شائكاً بين إيطاليا وحليفتها النمسا – المجر، الذي كاد في إحدى مراحله ان يتطور الى صراعٍ عسكريٍ واسع. فقد حاولت النمسا – المجر مرات عديدة أَن تثني إيطاليا عن اللجوء الى العمل العسكري، إلا أَنها فشلت في مسعاها .

عاد الخلاف السياسي مُجدداً بين إيطاليا والنمسا بعد أَن هاجمت البحرية الإيطالية ميناء بريفيزا الأَلباني والساحل الشرقي لبحر الأَدرياتيك ، وكاد أَن يتطور الى صراع عسكري بينهما لولا إيقاف إيطاليا عملياتها العسكرية العدائية في البحرين الأَيوني والأَدرياتيك ، خشية اصطدامها بحرب جديدة مع حليفتها النمسا وهي ما زالت في حربٍ غير محسومة مع الدولة العثمانية .

لقد أَدى تغاضي الدول الأُوربية الكبرى عن الغزو الإيطالي لطرابلس الغرب وبرقة، الى تمادي إيطاليا في توسيع ساحة عملياتها الحربية ، لتشمل هجمات البحرية

الإيطالية الساحل الجنوبي لأُوربا على الرغم من تعهداتها السابقة بحصر العمليات الحربية قبالة ساحل طرابلس .

فتعرضت الحكومة الإيطالية جراء ذلك، الى انتقاداتٍ شديدة من عدة قوى أُوربية، وأَصبح موقفها ضعيفاً على المستوى الأُوربي، نتيجة لعدم التزامها بتعهداتها الدولية السابقة. فضلاً عن عدم احترامها شروط إِعلان الحرب وتوقيتاتها وخرقها القانون الدولي بعدم التزامها بتعهداتها المنصوص عليها في اتفاقيتي لاهاي للسلام والموقعة من الحكومة الإيطالية.

مدخل تاريخي :-

سعت إِيطاليا بعد أن حققت وحدتها القومية في عام (١٨٦٩ م) إلى الدخول في الميدان الاستعماري بأن تكون إِحدى الدول الكبرى في أوربا ، طمعاً في الحصول على أراضٍ وممتلكات ومناطق نفوذ لتحقيق حلمها الاستعماري ولاسيما في مناطق حوض البحر المتوسط وشمال وشرق إِفريقيا . هذا الوضع الجديد ، جعل إِيطاليا في مواجهة صعبة ومُعقدة مع القوى الاستعمارية الأخرى وفي مقدمتها فرنسا وبريطانيا والدولة العثمانية والنمسا – المجر، وبدرجة أقل ، ألمانيا وأسبانيا وروسيا . وكان مؤتمر برلين عام (١٨٧٨م) الذي مثل إرادة القوى الكبرى ، قد قرر ممثليهِ تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية حتى تتوافر ظروفٍ سياسية ودولية موأتية .

وفي استعراضٍ موجز لمصالح هذه القوى في مناطق حوض المتوسط ، نجد النفوذ البريطاني يمتد من مضيق جبل طارق وطنجة المغربية حتى قناة السويس ومصر التي احتلتها في عام (١٨٨٢ م) وقبرص التي حصلت عليها بتسوية سرية أثر مؤتمر برلين . أما فرنسا ، فيَعّد نفوذها الاستعماري في مراكش هو الأكبر ، وفي الجزائر وتونس اللتين احتلتهما في عامي (١٨٣٠ و١٨٨١م)، أما الدولة العثمانية فيمتد نفوذها الاسمي على كل من الجزائر وتونس، ومصر عبر أسرة محمد علي باشا ، فيما بقي نفوذها قائماً في طرابلس الغرب وبرقة ، أما النمسا ـ المجر ، حليفة إِيطاليا وألمانيا في التحالف الثلاثي ،فأطماعها تنصب في مناطق البلقان الغربية ، وبحر الأدرياتيك وشمال إِيطاليا المُطل على هذا البحر ، الذي يُعَد منفذها البحري الوحيد . وحليفتها الثانية ألمانيا ، التي لاتملك أطماع استعمارية مُحددة في حوض المتوسط ، ولكن ثقلها السياسي ودورها المحوري في

السياسة الأوربية لا يمكن لإيطاليا أو لغيرها أن تتجاهله . أما أسبانيا ، فأطماعها واضحة ومُعلنة في مراكش والحوض الغربي للمتوسط . أما روسيا، التي تمتلك نفوذاً واسعاً في مناطق البلقان الشرقية، وأهدافها القائمة للوصول إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط عبر مضيقي البسفور والدردنيل. أما إيطاليا ، فقد وجهت أنظارها الاستعمارية نحو طرابلس الغرب وبرقة ، آخر الأقاليم المتبقية في شمال أفريقيا خارج السيطرة الاستعمارية .

باشرت إيطاليا حملتها السياسية والدبلوماسية للتحضير لعملية احتلال طرابلس الغرب وبرقة ، كرد فعلٍ سريع على فقدانها تونس بإعلانها الانضمام إلى التحالف الثلاثي في٢٠أيار– مايو ١٨٨٢ إلى جانب المانياوالنمسا– المجر . وإبرامها اتفاقاً مع بريطانيا في ١٢ شباط – فبراير ١٨٨٧ للحفاظ على التوازن الدولي في البحر المتوسط وتأييد كل منهما الأخرى في مصر وطرابلس الغرب وبرقة . واتفقت مع أسبانيا في ٤ أيار – مايو ١٨٨٧ على المحافظة على الوضع القائم في البحر المتوسط ودعم إحداها الأخرى في مراكش وطرابلس الغرب وبرقة . وتبادلت رسائل سرية مع فرنسا بشأن طرابلس ومراكش عام ١٩٠٠، وأعقبتها بتبادل التصريحات مع الحكومة الفرنسية في ٣٠ حزيران – يونيو ١٩٠٢، أفصحت فيها فرنسا عن عدم معارضتها لأي مبادرة أو إجراء تتخذه إيطاليا في طرابلس الغرب وبرقة. وتوقيعها اتفاق راكونيدجي Racconigi مع روسيا في ٢٤ تشرين الأول – أكتوبر ١٩٠٩ الموجه في حقيقة الأمر ضد المطامع النمساوية – المجرية في البلقان ، إلا أنه منح ايطاليا تأييداً لأي إجراءٍ قادم، تتخذه في طرابلس الغرب وبرقة مقابل التزامها بدعم الاقتراحات الروسية بشأن مسألة الملاحة عبر مضيقي البسفور و الدردنيل .

ولعل من إحدى النتائج المهمة لهذا المجهود الدبلوماسي البطيء والمُثابر، حصول المملكة الإيطالية على وضعية فريدة ومركز لائق ضمن الأمم الأوربية. فقد استطاعت الوصول بجهدها الدؤوب والطويل إلى إقامة علاقات جيدة مع القوى الكبرى ولاسيما تلك التي تمتلك مصالح استعمارية وتأثير سياسي في دول حوض المتوسط ، ومن الملاحظ أن هذه العلاقات ، قد بُنيت على أساس سلسلة من الاتفاقيات والتفاهمات المتبادلة ضمنت بموجبها إيطاليا مصالحها الاستعمارية بقبولٍ صريح وواضح أو بصفةٍ ضمنية احتلالها طرابلس الغرب وبرقة مستقبلاً . وهكذا أصبحت ايطاليا ،

على هذا النحو، الأداة التي تقيم التوازن الدولي والإقليمي في البحر المتوسط بين الأعضاء في التحالف الثلاثي ودول الوفاق .

يتناول البحث محاولات النمسا – المجر منع أو تأخير العمل العسكري الإيطالي في طرابلس الغرب وبرقة عبر القنوات الدبلوماسية . وبعد بدء العمليات الحربية وامتداد تحركات البحرية الإيطالية إلى بحر الأدرياتيك والبحر الأيوني ، لجأت النمسا – المجر إلى الاعتراض الشديد لدى الحكومة الايطالية بضرورة عدم نقل العمليات الحربية إلى السواحل الأوربية ، استناداً إلى تعهداتها الممضاة في معاهدات التحالف الثلاثي التي أساسها المحافظة على الأوضاع القائمة في البلقان، وتأكيد التزامها للدول الكبرى المعنية باستقرار حوض البحر المتوسط ، وهددت باتخاذ إجراءات شديدة ضد إيطاليا في حال استمرارها بذلك . كما يعالج البحث، الإطار الزمني للمهلة المعطاة للحكومة العثمانية قبل بدء العمليات الحربية ومدى تطابق ذلك مع القانون الدولي، ولاسيما اتفاق لاهاي الدولي الثاني في عام (١٩٠٧ م).

وفي ضوء ما تقدم سيحاول الباحث الإجابة عن التساؤلات الآتية :-

١- لماذا حاولت النمسا – المجر منع أو تأخير العمل العسكري الإيطالي في طرابلس الغرب وبرقة .

٢- ما هي أسباب الاعتراض النمساوي – المجري الشديد على نقل العمليات الحربية إلى السواحل الأوربية .

٣- توصيف الإطار الزمني للمهلة المعطاة للحكومة العثمانية قبل بدء العمليات الحربية ، ومدى تطابقها مع القانون الدولي .

٤- مدى التزام إيطاليا بالمحددات القانونية الموضوعة كأساسٍ لمبادئ الحرب .

أهداف الدراسة والبحث :-

١- إعادة النظر في القراءة التاريخية للموقف النمساوي – المجري .

٢- استقراء الموقف الإيطالي من الاعتراض النمساوي – المجري في الوثائق الإيطالية .

٣- تحليل المشكلة القائمة على بيان مدى التزام إيطاليا بتشريعات القانون الدولي.

طبيعة الدراسة :-

طبيعة هذه الدراسة ، نظرية أكاديمية ، تستند إلى التحليل التاريخي ، وإعادة استقراء الحوادث التاريخية بالاستناد إلى الاستنتاج والتحليل وإعادة النظر في الوثائق التاريخية .

استند الباحث إلى مجموعتين من الوثائق الإيطالية المنشورة :

1- **IL Documenti Diplomatici Italiani ; Archivio Centrale dello Stato , (Parte Oriente Arabia) , Roma .**

ويرمز لها : D.D.I., (A.C.S.P.O.A.)

الوثائق الدبلوماسية الإيطالية ، أَرشيف دار المحفوظات المركزي الحكومي ، قسم المشرق العربي .

2- **IL Documenti Doplomatici Italiani ; Archivo Storico del Ministero degli Affari Esteri d`Italia , Roma .**

ويرمز لها : D.D.I., (A.S.M.A.E.)

الوثائق الدبلوماسية الإيطالية ، أَرشيف دار المحفوظات التاريخي لوزارة الشوون الخارجية الايطالية .

مبررات الغزو الايطالي لطرابلس الغرب وبرقة :-

ازدادت العلاقات الإيطالية – العثمانية سوءاً ، في النصف الثاني من عام ١٩١١ ، نتيجة للصراع القائم بينهما بشأن طرابلس الغرب وبرقة . إذ كانت هناك عدة قضايا أساسية مثار خلاف بينهما ، أوجزتها الخارجية الإيطالية في ١٨ تموز – يوليو ١٩١١ برسالتين إلى الحكومتين الألمانية والنمساوية – المجرية ، وضمنتهما الشكوى من تصرفات الحكومة العثمانية المعادية للنشاطات الاقتصادية الايطالية في طرابلس الغرب وبرقة ، ومن ذلك إحالة مشروع تحديث ميناء طرابلس إلى الشركات الفرنسية ، وعدم الإصغاء للمطالب الإيطالية العديدة باستدعاء إبراهيم باشا ، والي طرابلس إلى اسطنبول ، لكونهِ يمثل ، حسب وجهة النظر الخارجية الإيطالية ، عقبة أمام مشاريعها الاقتصادية هناك ، وعدم بذل السلطات العثمـــــانية الجهود الكافية لوقف الحملات الدعائية المعادية لإيطاليا في الصحف العثمانية ، فضلاً عن عدة قضايا أخرى وتظلمات تخص الجالية الإيطالية في طرابلس الغرب وبرقة (١) .

وعلى أثر ذلك ، قام المستشار النمساوي اهرنثال Aehrenthal بمبادرة لإصلاح العلاقات بين البلدين ، وطلب من الحكومة العثمانية إرضاء إيطاليا وعدم أعطاءها المبررات الكافية للقيام بعمل عسكري (٢) . فأعلنت الحكومة العثمانية بأنها تسعى للإبقاء على علاقاتٍ جيدة مع إيطاليا ، ولأجل

أن تثبت ذلك ، قررت تأجيل مشروع تطوير ميناء طرابلس إلى وقتٍ آخر ، وأبلغت إيطاليا بأنها مُهتمة بسحب إبراهيم باشا إلى اسطنبول ، وسوف تنظر في المطالب الأخرى ، على أن يتم إيقاف الحملات الدعائية في وقت واحد من جانب الطرفين(٣).

وفي الوقت نفسه ، اجتمع المستشار النمساوي مع السفير الإيطالي في فيينا ، ونصحه بتقديم مطالب معتدلة ومشروعة ليتسنى للأطراف الدولية الأخرى ، التدخل المحايد ، ولاسيما أن النمسا – المجر تعد صديقة وحليفة لإيطاليا ، وتجد أن من واجبها أن تنبه الحكومة الايطالية بل وتلفت نظرها إلى المسؤولية الخطيرة التي ستتحملها جراء أية خطوة حربية ضد طرابلس الغرب وبرقة لأنها ستؤدي إلى حربٍ مع الدولة العثمانية مما سيخلق سلسلة من الصراعات والتعقيدات السياسية في مناطق ودول حوض البحر المتوسط، بما في ذلك ، السواحل الجنوبية لأوربا ، مما يؤثر تأثيراً مباشراً في مناطق البلقان التي تُعد موضع اهتمام الجميع (٤) .

كانت الرغبة الإيطالية واضحة في الحصول على اعتراف دبلوماسي من الدول الكبرى بحرية التحرك في طرابلس الغرب وبرقة . ومن أجل تحقيق تلك الرغبة ، بادرت وزارة الشؤون الخارجية الإيطالية إلى القيام بنشاط دبلوماسي حثيث لدى كل من بريطانيا وفرنسا وأسبانيا وروسيا التي لم تُبدي معارضة للتوجهات الايطالية وأعلنت عن حيادها فيما لو نشب الصراع بين ايطاليا والدولة العثمانية أملاً في إقناع إيطاليا بالابتعاد عن المحور الألماني – النمساوي – المجري (٥) . وعلى الجانب الآخر، واجهت إيطاليا مواقف صعبة من جانب حليفتيها ألمانيا والنمسا – المجر لتنفيذ مشروعها ، بسبب العلاقات الحسنة التي تربطهما بالدولة العثمانية ولاسيما في الميدان الاقتصادي ، وبسبب ما سينجم جراء الحرب بين ايطاليا والدولة العثمانية من اختلال في الوضع القائم في البلقان الذي يشوبه التوتر في العديد من المناطق (٦).

وإزاء تفاقم الوضع السياسي ، أصبح من الصعب جداً إيجاد تسوية سلمية من الممكن أن تلاقي القبول لدى الطرفين المتنازعين ، بل على العكس، أصبحت الأجواء السياسية الأوربية متوترة بشكلٍ عام ، ووقوع الاصطدام العسكري بين إيطاليا والدولة العثمانية في طرابلس أقرب مايكون من أي وقتٍ مضى، مما يزيد من احتمالية امتداد النزاع إلى السواحل الأوربية ومضاعفة فرص نشوب الحرب في مناطق البلقان، الأمر الذي كانت

تخشاه القوى الأوربية وعلى وجه الخصوص النمسا–المجر وتحاول أن تتجنبه أو أن تحتويه بأسرع ما يمكن وبأقل الأضرار في حالة حدوثهِ(٧) .

وجهت الخارجية الإيطالية في الساعة التاسعة من صباح يوم ٢٠ أيلول – سبتمبر في عام (١٩١١ م) رسالة إلى سفرائها المعتمدين في معظم الحكومات الأوربية ، بسرعة العمل على استثمار الأوضاع المتأزمة في طرابلس الغرب وبرقة وابلاغ تلك الحكومات ، بأن إيطاليا جادة في السعي للحفاظ على مصالحها الاقتصادية والتجارية وضمان أمن جاليتها الكبيرة والجاليات الأوربية المقيمين في طرابلس الغرب وبرقة ، ولتحقيق تلك الغاية ، ستسلك الحكومة الإيطالية جميع السُبل المتاحة لانجاز أهدافها ، بما في ذلك ، اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية لاحتلال طرابلس، وتقويض النشاط العثماني المُضاد والمتواصل الذي يمارسهُ أعضاء لجان تركيا الفتاة ، لما يمثلهُ من تهديدٍ للأمن والوجود الإيطالي هناك (٨) .

كما حثت المسؤولين في تلك السفارات على تهيئة الرأي العام في أوربا على تقبل فكرة العمل العسكري الإيطالي في طرابلس الغرب وبرقة، لتخفيف الضغط السياسي والدعائي على الحكومات الأوربية مما يتيح الفرصة أمامها لاتخاذ مواقف غير عدائية وغير رافضة للتحرك العسكري الإيطالي في طرابلس الغرب وبرقة وقريبة منه إن لم تكن مؤيدة له (٩) .

الموقف النمساوي – المجري :-

في الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم نفسه ، أبرقت السفارة الإيطالية في فيينا إلى وزارة الشؤون الخارجية في روما ، تفيد بأن المستشار النمساوي قد سلم رسالة إلى الصدر الأعظم العثماني ، طالباً فيها، أن تعمد حكومته كسب الرأي العام الدولي باتخاذ مواقف مرنة وإيجابية إزاء المواقف الإيطالية المتشددة ، وأن لا تنجرف إلى لغة التهديد والإنذار بالحرب، مثلما ترغب الحكومة الايطالية، ونصحَ الحكومة العثمانية باللجوء إلى (المراوغة السياسية)Diplomaticshuffle ، وأن تدعو إلى الحوار والتفاهم مع الحكومة الإيطالية وإجراء مفاوضات مباشرة معها لتلبية مطالبها ، وأن تتظاهر باستعدادها لتقديم تنازلات هامة لإيطاليا ، بغية استنفاد الوقت وتأخير العمل العسكري الإيطالي في طرابلس الغرب وبرقة (١٠) .

وبهدف زيادة الضغط السياسي والدبلوماسي على الحكومة الإيطالية، استدعى المستشار النمساوي ، السفير الإيطالي في فيينا ، في الساعة الثالثة

من بعد ظهر اليوم نفسه ، وأبلغه رسالةً شفوية إلى حكومتهِ ، بأن الوقت غير مناسب لإثارة مشكلة طرابلس الغرب وبرقة ، خشية التدخلات الدولية وامتداد الحرب إلى البلقان ومنها إلى أنحاء أوربا ، ومن الأفضل أن تستجيب إيطاليا إلى الرغبة الجادة التي أبدتها الحكومة العثمانية بتحقيق مطالب حكومتهِ عن طريق الحوار والمفاوضات الرسمية ، وفي حال فشل تلك المفاوضات ، يكون لإيطاليا الحق باللجوء إلى العمل العسكري أو غيرهِ على وفق ما تراه مناسباً لحماية مصالحها ، وتكون كذلك قد استنفدت المحاولات الدبلوماسية للوصول إلى الحل السياسي المناسب (١١) .

قدمت كل من النمسا – المجر وألمانيا في ٢٢ أيلول – سبتمبر طلباً مشتركاً إلى المكتب الدائم (١٢) ، لتجديد معاهدة التحالف الثلاثي ، فأبلغ المكتب بدورهِ السفارة الإيطالية في فيينا التي نقلت الطلب إلى حكومتها على الفور (١٣) . فإجتمع جيوليتي ، رئيس الوزراء الايطالي مع وزير الشؤون الخارجية سان جوليانو San Julianoلمناقشة الأمر ، واتفق الاثنان على أن حليفتي إيطاليا أفصحتا عن رغبتيهما الكامنة في فحوى هذا الطلب ، لثني ايطاليا عن القيام بأية أعمالٍ حربية في طرابلس الغرب وبرقة ، وفي أقل تقدير ، في الوقت الراهن ، فاتخذ الاثنان قراراً سرياً ، بعدم إعلام الحكومتين النمساوية – المجرية والألمانية بساعة إعلان الحرب وبدء العمليات الحربية (١٤) ، وتوصلا إلى نتيجة مفادها ، أن نجاح الخطوات الإيطالية في طرابلس الغرب وبرقة تكمن بعدم التداول في الشأن الطرابلسي والعلاقات مع الدولة العثمانية ، وتوخي السرية في كل ما يتعلق بالتحركات العسكرية للقطعات الإيطالية (١٥) . وبسبب المحاولات النمساوية – المجرية لإعاقة إنجاز الأهداف الإيطالية وتأخير العمل العسكري في طرابلس الغرب وبرقة ، قررت الحكومة الايطالية مواجهة تلك المحاولات بتقديم تاريخ بدء العمليات الحربية ، واقتصار الفاصل الزمني بين قرار الحرب وساعة قيامها بفترة لا تتجاوز ثلاثة أيام ، لإيقاف التدخلات النمساوية – المجرية في شؤون السياسة الخارجية الإيطالية، وجعل نصائحها للعثمانيين غيرُ ذي جدوى، فضلاً عن كونهِ يمثل استباقاً مفاجئاً لإرباك الاستعدادات العسكرية للجيش العثماني في مناطق البحر المتوسط (١٦).

وفي مساء اليوم نفسه، أبرقت الخارجية الإيطالية إلى فيينا وبرلين، برسالتين ضمنتاهما موافقتها على تجديد معاهدة الحلف الثلاثي بشرط أن تتم موافقتهما المُسبَقة على احتلال إيطاليا طرابلس الغرب وبرقة من دون تحفظ،

وأبلغتهما أن موقف الحكومة الإيطالية من الحلف الثلاثي سيتحدد بناءً على تطور موقفيهما من هذهِ المسألة ، وإن صدرت منهما مواقف غير ودية تجاهها فإن ذلك سيلحق ضرراً فادحاً بالحلف الثلاثي ، وسيترتب عليه ، تراجعاً محتملاً في جميع أوجه علاقاتها معهما مستقبلاً (١٧) . وعلى أثرهِ، أصدر المستشار النمساوي بياناً قال فيه : "إن على إيطاليا أن تحافظ على صداقتها مع الدولة العثمانية كي لا تتأثرعلاقاتها مع دول الحلف الثلاثي"(١٨) . فردت الحكومة الإيطالية فور تلقيها البيان النمساوي ، ببيان مماثل رداً على المستشار النمساوي قالت فيه : " إنالسبيل الوحيد لإعادة علاقات الصداقة والتعاون بين إيطاليا والدولة العثمانيةيستلزم تشييد علاقات تفاهم وطيدة فيما بين دول الحلف الثلاثي أولاً ، وعدمالاعتراض ووضع العراقيل أمام المساعي الإيطالية لتحقيق التفوق وضمانمصالحها الاقتصادية في طرابلس الغرب وبرقة ثانياً"(١٩). وبذلك تكون إيطاليا ربطت مسألة تجديد معاهدة الحلف الثلاثي، التي أصبح موعد توقيعها قريباً ، بمسألة قبولهما لخطة التحرك الحربي الإيطالي في طرابلس الغرب وبرقة (٢٠).

أجرت الحكومتين النمساوية – المجرية والألمانية طوال يوم ٢٣ أيلول – سبتمبرمن عام (١٩١١ م) في فيينا مشاورات مكثفة للخروج بموقف موحد إزاء النيات الإيطالية في البحر المتوسط وما سينجم عنها من ردود فعلٍ في مناطق البلقان ، ومستقبل الحلف الثلاثي في ظل تأرجح موقف إيطاليا إزاءه (٢١) . و فور انتهاء المفاوضات ، أبلغت الخارجية النمساوية – المجرية موقفها الرسمي في رسالة إلى الحكومة الإيطالية وتضمنت اقتناع المستشار النمساوي بالتعهدات الإيطالية بتحديد تحركاتها الحربية في البحر المتوسط ، وتجنبها قدر الإمكان ، أية أعمالٍ قد تثير ردود فعلٍ سلبية في البلقان ، ولا سيما في مقدونيا التي تشهد توترات سياسية ، وألبانيا التي تعاني من أعمال عنف وصراع ديني (٢٢) . مما يستوجب على الحكومة الإيطالية ، قبل أن تذهب إلى قرار الحرب أن تأخذ بالحسبان ، المسؤولية الدولية الخطيرة التي يمكن أن تتحملها نتيجة هذا القرار ، وختمتالرسالة بتمني المستشار النمساوي ، أن يكون القرار الإيطالي النهائي إلى جانب السلم ، لا إلى جانب الحرب (٢٣) .

لم تُجرِ إيطاليا أي اتصال رسمي مع النمسا – المجر ولم توجه أية رسالة أو مذكرة رسمية إليها أو إلى أي من القوى الكبرى منذ مساء ٢٢ أيلول / سبتمبر حتى ٢٦ منه ، وعلى ماً يبدو ، كان قراراً سياسياً اتخذته

الحكومة الإيطالية لتجنب الضغط السياسي والوساطات الدولية من جانب القوى الحليفة والصديقة (٢٤) .

وكانت النمسا – المجر ، قد حددت أَهدافها السياسية تجاه منطقة البلقان ، بعد أن ضمت البوسنة والهرسك عام (١٩٠٨ م) (٢٥) ، بالحفاظ على الوضع القائم وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، وفي الوقت نفسه ، عدم إضعاف الدولة العثمانية (٢٦) . وقد عبر المستشار النمساوي لمسؤولي الدول البلقانية في أكثر من مناسبة عن قلق بلادهِ العميق من التحركات التي تقوم بها بلدانهم بالتعاون والتشاور مع روسيا بهدف إضعاف الدولة العثمانية ، وأكد أن بلادهِ لن تكون طرفاً في أي تحالف يهدف إلى إضعافها ، وأن تحقق قيام مثل هذا التحالف فإن النمسا – المجر ستقف إلى جانب العثمانيين لمواجهتهِ (٢٧) . أما الدولة العثمانية ، فقد نأت بنفسها عن الاشتراك في تحالف العصبة البلقانية الذي دعت إليهِ روسيا لمواجهة النمسا – المجر وإضعاف وجودها في البلقان (٢٨) ، لأن بقاء النفوذ النمساوي – المجري قوياً في البلقان ضروري لإبعاد الهيمنة الروسية ويساعد العثمانيون على البقاء هناك مدة أطول ، إذ إن أي فراغ سياسي تتركه النمسا – المجر في البلقان سيؤدي إلى ملئهِ من جانب روسيا وحليفاتها (٢٩) . في حين شكل التحرك النمساوي –المجري في البوسنة والهرسك ، مرحلة توتر جديدة في العلاقات الايطالية – النمساوية – المجرية نتيجة لصراعهما الدائم لتعزيز نفوذ كل منهما في شبه الجزيرة البلقانية ، وإضعاف نفوذ الآخر، مما أضفى على علاقات البلدين سمة اللاستقرار بسبب عدم توافر عوامل الثقة المتبادلة بينهما (٣٠) .

الإنذار النهائي وإعلان الحرب :

قررت الحكومة الإيطالية أن تكون إجراءاتها ضد الدولة العثمانية في طرابلس الغرب وبرقة منسجمة مع قواعد القانون الدولي كي لا تكون عرضة للمساءلة أمام المجتمع الدولي ، فضلاً عن ذلك ، ستجعل اشتراك الضباط الألمان والنمساويين العاملين في الجيش العثماني في الحرب ضد إيطاليا مستبعداً أو غير مُرجحاً ، فضلاً عن منح الأَسطول الإيطالي حق حرية الملاحة والإبحار إلى حيث تشاء وفي أي وقتٍ تشاء لملاحقة وضرب السفن والمواقع العثمانية لضمان أمن وسلامة القوافل المدنية والتجارية الإيطالية والدولية المُبحِرة في البحر المتوسط (٣١) .

تَسلمَ القائم بالأعمال الإيطالي في القسطنطينية ، جياكومو دي مارتينو Giacomo de Martino ، نسخة من الإنذار النهائي المُوَجَه من الحكومة الإيطالية إلى الحكومة العثمانية في مساء يوم ٢٦ أيلول - سبتمبر (٣٢) . غير أنه لم يسلمه إلى الصدر الأعظم ، إبراهيم حقي باشا إلا في الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر يوم ٢٨ أيلول – سبتمبر ، استناداً إلى التعليمات السرية الواردة من العاصمة روما . في حين سلمت الخارجية الإيطالية نسخة أخرى من الإنذار النهائي إلى القائم بالأعمال العثماني في روما ، سيف الدين باي (٣٣) ، في الساعة الثامنة من مساء اليوم نفسه ، وقد ذُيل الإنذار النهائي بعبارة " وإذا لم تجب تركيا في أربع وعشرين ساعة فسيتبع ذلك إعلان الحرب " (٣٤) . إلا أن البيان الذي أصدرته الحكومة العثمانية في مساء ٢٨ أيلول – سبتمبر ، رفضته إيطاليا بدعوى كونهِ لا يُلَبي الشروط التي عرضتها إيطاليا لتجنب الحرب ، على الرغم من أن البيان كان بعيداً عن لغة الحرب والتهديد ، وتضمنَ استعداد الحكومة العثمانية لتلبية المطالب الاقتصادية التي تذرعت بها إيطاليا على أن لا يَمس ذلك سيادتها على طرابلس الغرب وبرقة (٣٥) .

وفي صباح يوم ٢٩ أيلول – سبتمبر ، عقدت الحكومة الإيطالية اجتماعاً قررت فيهِ إعلان الحرب على الدولة العثمانية والبدء بالعمليات الحربية لاحتـــلال طرابلس الغرب وبرقة . وفي ظهر اليوم نفسه ، سلم دي مارتينو ، قرار إعلان الحرب الى الصدر الأعظم ، وأبلغه بقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، وطلبمنه الإذن بمغادرة اسطنبول ، كما أذنت الحكومة الايطالية للقائم بالأعمال العثماني بمغادرة روما (٣٦) . وفي تلك الأثناء ، أبرق وزير الشؤون الخارجية الإيطالي إلى القوى الكبرى لإبلاغهم عن قيام حالة الحرب بين بلادهِ والدولة العثمانية (٣٧).

وفي السياق نفسه ،وفور تسليم مذكرة إعلان الحرب إلى الخارجية العثمانية ، وجهت الخارجية الإيطالية مُذكرة أخرى ، بالمعنى نفسه، إلى ممثليها الدبلوماسيين المُعتمدين في اليونان وصربيا وبلغاريا وألبانيا ورومانيا ، وقناصلها العاملين في اوسكوبيا في مقدونيا ، وسكوتري وفالونا ودورازو وبريزرند في ألبانيا وسالونيك في اليونان وبودغوريكا ودوبرُفنيك في الجبل الأسود وناستير وكالاني في كرواتيا (٣٨) ، أبلغتهم فيها بسرعة التحرك لإزالة المخـاوف والشكوك لدى البلـقانيـين في أن يكون لإيطاليا مطامع استعمارية في بلادهم ، وفي الوقت نفسه ، تأكيد مبادئ

السياسة الإيطالية المبنية على أساس المحافظة على الأوضاع السياسية القائمة في البلقان ، وعدم السعي لزعزعة الوجود العثماني فيها ، كما أنها ستمتنع عن تشجيع التحركات المناهضة للعثمانيين في البلقان (٣٩) .

بدأت إيطاليا عملياتها الحربية بنشر أُسطولها الحربي في بحر الأَدرياتيك، مقابل السواحل الألبانية ، الخاضعة للسلطة العثمانية منذ صباح يوم ٢٩ أيلول – سبتمبر (٤٠) ، لمّا حاصر الأُسطول الإيطالي بقيادة الدوق بروتست Duca Protest ، شقيق الملك ، ميناء بريفيزا وبلدة دي ميدوا الساحلية الواقعة شمال بريفيزا على الساحل الألباني ، كما فرضت سيطرتها الكاملة على طرق المواصلات البحرية في الأدرياتيك من نشر وحدات مراقبة بحرية لتأمين حرية الملاحة التجارية والمدنية في البحرين الأدرياتيك والأيوني (٤١) ، وعللّت وزارة البحرية الإيطالية ، تحريك أُسطولها في الأدرياتيك بـ" الضرورة القصوى " في خطوة استباقية لإفشال أي هجوم تقوم بهِ القطعات البحرية العثمانية المتواجدة في موانئ الساحل البلقاني ضد موانئ ومدن الساحل الشرقي لإيطاليا (٤٢) .

حدث أول اشتباك بحري بين الطرفين عند الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم نفسه ، حيث دمرت قطع البحرية الايطالية طوربيدين عثمانيين حاولا الخروج من ميناء بريفيزا وأغرقتهما (٤٣) . في حين كانت جميع الوحدات الحربية العثمانية في البلقان لم تأخذ علماً بأعلان حالة الحرب مع إيطاليا (٤٤) . وقد تمكن الأَسطول الإيطالي في اليومين الأوليين من الحرب، القضاء على التحركات البحرية العثمانية كافة في سواحل البلقان والبحر الأيوني ، حيث دمرت عدة طوربيـدات ومدمرات عثمانية ، واستولت ايطاليا على العديد من السفن التجارية وسفن النقل التي كانت تحمل جنوداً وذخائر ومعدات حربية إلى سواحل شمال إفريقيا ولاسيما طرابلس الغرب وبرقة (٤٥) . وبذلك تكون إيطاليا قد حققت المرحلة الأولى من أهدافها حين فرضت سيطرتها الكاملة على المواصلات البحرية في الأدرياتيك ، وأطبقت حصاراً شاملاً على القطع البحرية العثمانية في بحار المتوسط وايجه والأيوني مما أربك القيادة العسكرية العثمانية وجعلها عاجزة تماماً عن مواجهة التفوق البحري الإيطالي (٤٦) .

ظهرت ردود الفعل القوية من الدول الأوربية ، ولاسيما النمسا – المجر ضد الأعمال الحربية الإيطالية في الأدرياتيك ، وردّت الحكومة النمساوية – المجـــريةبتصريح شديد اللهجة موجه إلى الحكومة الإيطالية ،

إذ طلبت منها الوقف الفوري لأية أعمال حربية في المياه الأوربية وبخاصةً على شواطئ الأدرياتيك والأيوني ، وهدّدت بأن " عواقب وخيمة تنتظر إيطاليا في حال لم تُوقف الأعمال الحربية هناك " (٤٧) . وفي رسالة أخرى من الخارجية النمساوية – المجرية إلى الحكومة الإيطالية أكدت فيها : " إن مثل هذه العمليات الحربية تتناقضُ تماماً مع التعهدات التي قدمتها حكومتكم بتحديد العمليات الحربية في البحر المتوسطُقبالة سواحل طرابلس الغرب وبرقة ، وأن لا تمتد إلى السواحل الأوربية " فضلاً عن " كون تلك العمليات والإجراءات تُعَد خرقاً بيّناً لبنود اتفاقية التحالف الثلاثي وخروجاً عن الاتفاقات الثنائية الملحقة المعقودة بين البلدين بهذا الشأن " (٤٨) . فردّت الحكومة الإيطالية على التصريح والرسالة النمساوية – المجرية ببرقية سرية إلى المستشار النمساوي ، إذ سرعان ما فُضَت سريتها وأعلنتها برقياً إلى معظم الحكومات الأوربية بناءً على أمر من الملك فيكتور عمانوئيل الثالث Victor Emmanuel III (١٩٠٠ – ١٩٤٦) ، لإظهار قوة الموقف الإيطالي أمام القوى الأوربية ، وتأكيد سياسة المملكة الإيطالية بأنها واضحة وتعمل في العلن ولن تخشى ردود الأفعال والتهديدات (٤٩) . وقد تضمنت البرقية " أن إيطاليا كانت ولا زالت تسعى في كل المحافل للحفاظ على الالتزامات والتعهدات المتعاقد عليها ، ثنائياً وجماعياً ، ولاسيما تلك المتعلقة بالأمن الجماعي في أوربا " (٥٠) .

من جانبٍ آخر ، طلبت الخارجية الإيطالية من الحكومة الألمانية عبر سفيرها في برلين ، بانسا Bansa ، التدخل لدى الحكومة النمساوية – المجرية لتتفهم موقف إيطاليا ، وأن تتعامل معها كدولةٍ حليفة ، إذ لا يمكن لإيطاليا أن تمتنع أو تُوقف عملياتها الحربية في الأدرياتيك خاصة، لأن ذلك من شأنهِ أن يزعزع الوضع القائم في البلقان ، وهناك متطلبات عسكرية ضرورية لابد من تنفيذها ولعل من أهمها ، تخليص الأدرياتيك من السيطرة العثمانية الذي تضم سواحله الشرقية قواعد بحرية عثمانية تمثل تهديداً خطيراً ومباشراً ولاسيما قاعدة بريفيزا البحرية ، لمدن الساحل الشرقي والجنوبي لإيطاليا والمفتوحة للتجارة الإقليمية والدولية ، لذلك وَضعت القيادة العسكرية الايطالية ضمن أولوياتها تدمير قاعدة بريفيزا تحضيراً للحملة الحربية على طرابلس الغرب وبرقة (٥١) .

وكان السفير الإيطالي في فيينا جيوسيبي افارانا Giuseppe Afarna قد صرح للصحافة في تلك الأثناء ، " أن هدف العمليات الحربية التي يجريها

الأسطول الإيطالي في بحر الأدرياتيـــك وتدمير قاعدة بريفيزا وقواعد أخرى حماية سواحلنا ومدننا الآمنة غير المحصنة وتجارتنا ، وتأمين سلامة حملتنا وأَمنها على طرابلس الغرب وبرقة ضد التهديدات المُحتمل أنها تقوم بها سفن الأُسطول العثماني انطلاقاً من تلك القواعد ولاسيما قاعدة بريفيزا التي تضم مابين عشرة إلى اثني عشر طوربيداً سريعاً جداً ، وسفن حربية كبيرة ومتوسطة لتنفيذ واجبات وعمليات حربية متنوعة الأغراض لذا وجدت الحكومة الإيطالية أن من واجبها إتمام تنفيذ خططها الحربية كاملة في الأدرياتيك ، ولن تثنيها الخشية من الاعتراضات والتهديدات الموجهة ضدها من بعض القوى الأوربية أو توقف أعمالها المشروعة هناك حتى تتحقق أهدافها المعلنة للجميع" (٥٢) .

حاولت ألمانيا أن تجد تسوية للأزمة القائمة تُرضي حليفتيها النمسا – المجر وإيطاليا ، وفي الوقت نفسه ، لا تُشكل عبئاً سياسياً أو عسكرياً على الدولة العثمانية المرتبطة معها بعلاقات صداقة وثيقة ، وأن لا تُحدث تلك التسوية ضرراً فادحاً بمستقبل علاقاتها تلك مع الدولة العثمانية (٥٣) . كما أجرت ألمانيا من جانبٍ آخر ، مشاورات مكثفة مع إيطاليا والنمسا – المجر ، لتخفيف حدة التوتر القائم في علاقاتهما السياسية والدبلوماسية ، وإبعادهما عن شبح الاصطِدام العسكري ، وإيجاد قنوات تفاهم مشترك بينهما ، تفضي إلى العودة بعلاقاتهما إلى سابق عهدها مما سيؤثر إيجابياً في عمل وتوجهات التحالف الثلاثي ويُقَوي مركزه في مواجهة تحالف دول الوِفاق . غير أن الدبلوماسية الألمانية ، لم تنجح في محاولاتها تلك على الرغم من انصياع إيطاليا للنصائح الألمانية وقبولها بتنفيذ بعض المطالب النمساوية – المجرية (٥٤) .

ونتيجة لاستمرار العمليات الحربية الإيطالية في الأدرياتيك ، أرسلت النمسا – المجر بعضاً من سفن أُسطولها الحربي قبالة السواحل الألبانية لمراقبة تحركات الأُسطول الإيطالي هناك ، قد حدثت عدة مواجهات بين الطرفين في مواقع مختلفة على الساحل الألباني ولاسيما بالقرب من مدينة دي ميدوا (٥٥) . فإضطرت الحكومة النمساوية إلى التهديد بإعلان الحرب على إيطاليا ، فقد استدعى المستشار النمساوي ، السفير الإيطالي في فيينا وحمَلَهُ رسالة شفوية إلى الحكومة الإيطالية تضمنت : " إن مثل هذهِ العمليات تتناقض تماماً و وعودكم السابقة بتحديد العمليات الحربية في البحر المتوسط ، وإنه من غير المقبول أن تستمر العمليات الحربية في البحر

الأدرياتيكي وفي البحر الأيوني ، ويجب وضع حدٍ لذلك ، والتوقف فوراً عن استفزاز سفننا الحربية في الأدرياتيك ، وأن تعلموا بأن لنا حقوقاً مثل حقوقكم فيهِ ، وإنه خلافاً لذلك يمكن أن تحدث عواقب وخيـــمة ، وإن حكومتي ستجدُ نفسها مضطرةً لاستعمال لغة أخرى معكم " . وعند استفسار السفير الإيطالي عن معنى عبارة (استعمال لغة أخرى معكم) ، فأجاب المستشار النمساوي على الفور :" سنُعلن الحرب عليكم " (٥٦) .

وعلى أثر ذلك ، سارعت الحكومة الإيطالية بالأيعاز إلى وزير البحرية ، ليوناردو كاتولوكيا Leonardo Cataluccia، بإصدار بيان يُعلن فيهِ عن أسف الحكومة الايطالية لحدوث مثل هذهِ الاشتباكات البحرية بين البلدين ، والوعد بعدم تكرارها مستقبلاً في حالة عدم تعرض السفن الحربية الإيطالية للخطر . وأن وجود الأسطول الإيطالي في الأدرياتيك قد حُددت مهماتهِ بالتحري والمراقبة . وأكد أن ليس لإيطاليا أية أطماعٍ في البلقان ، وإنها لا تسعى إلى محاربة العثمانيين على السواحل الأوربيَّة أو الإخلال بوجودهم هناك (٥٧) . وطالبَ وزير البحرية الإيطالي ، الحكومة النمساوية بالتدخل لدى العثمانيين وإقناعهم بعدم إعادة توزيع ونشر قطعاتهم البحرية ما بين موانئ المتوسط ، والامتناع عن القيام بأية تحركاتٍ عدوانيةٍ إنطلاقاً من سواحل الأدرياتيك والأيوني تهدد الأمن والأستقرار فيهما (٥٨).

أصدر وزير البحرية الإيطالي في الساعات الأولى من صباح يوم ٣ تشرين الأول – أكتوبر ١٩١١ أمراً إلى قائد الأسطول الإيطالي في الأدرياتيك بتحديد مهمات القوات العاملة بأمرتهِ ، بالتحري والمراقبة الدورية، والامتناع عن القيام بالعمليات القتالية والاشتباك البحري ، والإنزال البري ، وقصـــف المدن الساحلية ، وعدم اللجوء إلى استخدام القوة وفتح النيران إلا في حالات الخطر الداهم ، ومراعاة عدم الإشتباك مع السفن النمساوية – المجرية إلا في حالة الرد على النيران (٥٩).

غير أن بعض قَطَعات البحرية الإيطالية بقيادة المقدم (جيتانو بيسكاريتي) Maggiore Gaetano Pescaretti لم تلتزم بأوامر وزير البحرية واستمرت بالتعرض على السفن البحرية النمساوية – المجرية فأدى ذلك إلى حدوث الاشتباك بين الطرفين في أكثر من موقع في المدة الممتدة من (٤) ولغاية (٩) تشرين الأول – أكتوبر (٦٠) . وإزاء ذلك قدمت الحكومة النمساوية – المجرية احتجاجاً شديداً إلى السفارة الإيطالية في فيينا مما أوقع الحكومة الإيطالية في حرجٍ شديد ، حاولت تبديدهُ بتحركٍ

دبلوماسي سريع (٦١) . فقد قام Camillo Manfroni (كاميللو مانفروني) وهو مسؤول دبلوماسي كبير في الخارجية الإيطالية ، بزيارة السفارة النمساوية في روما حيث التقى سفيرها ، وأبلغهُ باعتذار الحكومة الإيطالية ، وطمأنهُ بعدم تكرار مثل هذه الحوادث ، وأكد أن وزارة البحرية قد استدعت الضابط المُخالف إلى روما للتحقيق معه ومعرفة الأسباب التي دعتهُ إلى عدم الألتزام بالأوامر ، وفي كل الأحوال ، سوف لن يعود إلى موقعهِ للعمل في الأسطول الأيطالي في الأدرياتيك (٦٢) . وفي الوقت نفسه ، توجه السفير الإيطالي في فيينا إلى وزارة الخارجية النمساوية – المجرية ، لتوضيح موقف حكومتهِ من الأحداث التي جرت في الأدرياتيك ، والإجراءات التي أتُخِذَت بحق قائد السفن المُخالفة للأوامر المركزية ، وبينّ السفير افارانا ، بأن الحروب عادةً ما تشهد مثل هذهِ الأعمال ولأسبابٍ شتى ، وأكد أن إيطاليا حريصة على استمرار علاقاتها الطيبة مع النمسا، الجارة والحليفة، وتأمل حكومتهُ بأن تتفهم الحكومة النمساوية– المجرية موقف إيطاليا في حربها ضد الدولة العثمانية في طرابلس الغرب وبرقة ، وأن تقف إلى جانبها، وأن تعذر عليها ذلك لدواعٍ ما ، أن تتخذ موقفاً محايداً في أقلِ تقدير (٦٣) .

بعد إطلاعهِ على التقارير العسكرية السرية المتعلقة بالعمليات الحربية في الأدرياتيك ، وجه رئيس الوزراء ، جيوفاني جيوليتي ، رسالة مشتركة إلى وزيري الخارجية ، سان جوليانو ، ووزير البحرية ، ليوناردو كاتولوكيا ، في ٦ تشرين الأول – أكتوبر ، طالبهما فيها بوضع حد لتحركات المقدم بيسكاريتي ومجموعة الضباط العاملين معهُ ، خارج نطاق الأوامر ، وإن لم يمتنع بشكلٍ قاطع عن ذلك ، يتم استدعاؤه فوراً إلى روما لتقديمهِ إلى المحكمة العسكرية بتهمة الإضرار بمصالح البلاد القومية وتعريضها للمخاطر ، وتخريب علاقاتها مع الدول الأخرى (٦٤) .

ولما أحس جيوليتي ، بعجز وزير البحرية عن اتخاذ القرار المناسب لوضع حدٍ لتصرفات الضابط بيسكاريتي والضباط الآخرين ، وترددهِ في استدعائهِ أمام المحكمة العسكرية في روما ، عقدَ العزم على مفاتحة الملك فكتور عمانوئيل الثالث بإعفاء كاتولوكيا من منصِبهِ (٦٥) . فأبرق في صباح يوم ٨ تشرين الأول – أكتوبر إلى وزير الخارجية ، سان جوليانو ، ليخبرهُ بذلك :- " إذا كان وزير البحرية غير قادر على إيقاف العمليات الحربية ضد الموانئ الأوربية ، فإني سأكون مضطراً إلى أن أطلب من

جلالة الملك الإذن بإتخاذ الأجراءات الواجب عليّ إتخاذها في مثل هذهِ الظروف ، ولا أستبعدُ إعفاء وزير البحرية من منصِبهِ إذا استمرت الحالة الحربية في الأدرياتيك على ما هي عليهِ ، ولن أتوانى عن تقديم كل المقصرين إلى لجنة الاستجواب العسكري " (٦٦) . يتضح من برقية جيوليتي، ان الوزير كاتولوكيا أما أن يكون ضعيفا من الناحية العسكرية والإدارية إذ لم يتمكن من ضبط تصرفات فردية من أحد ضباطه ، او يكون موافقا ضمنيا على تصرفات هذا الضابط فضلا عن أن هذه الوحدات البحرية الصغيرة تعمل منفردة في كثير من الأحيان وبعيدا عن سفن القيادة مما يعطي ضباط هذه السفن حرية العمل واتخاذ القرارات خارج منظومة الأوامر المركزية.

تم استدعاء بيسكاريتي إلى روما في العاشر من تشرين الأول – أكتوبر ، وقُدِمَ إلى لجنة الاستجواب العسكرية في ١٧ منهُ ، ولم تتخذ بحقهِ أية عقوبات ، إلا أنه لم يُسمَح له بالعودة إلى مقر عملهِ السابق ، عدتهُ بعض الأوساط السياسية والصحفية في إيطاليا بطلاً قومياً (٦٧) . وكان الأسطول الإيطالي في الأدرياتيك والبحر الأيوني قد توقف عن القيام بأيةِ أعمالٍ حربية هجومية ، واكتفت قطع الأسطول بواجب الدورية ومراقبة السفن العثمانية (٦٨) .

من العوامل المهمة الأخرى ، التي دعت إيطاليا إلى إيقاف عملياتها الحربية على السواحل الأوربية واتخاذ مواقف مرنة تجاه المطالب النمساوية – المجرية ، ورود رسائل من عدة دول أوربية عَبَرت فيها عن خشيتها من أن تؤدي العمليات الحربية الإيطالية في الأدرياتيك والأيوني إلى أن يمتد أوار الحرب إلى أوربا ، فتفقدُ بذلك إيطاليا الدعم الأوربي لها في مواجهة الدولة العثمانية، وتخسر رصيدها السياسي على المستوى الأوربي، كما ستتحمل لوحدها مسؤولية إعلان الحرب أخلاقياً ومادياً (٦٩) .

ومما يجدر بنا ذكره ، كانت روسيا القيصرية الوحيدة من بين القوى الكبرى التي حاولت التقرب إلى الدولة العثمانية في تلك الأثناء ، في اقتراحها عقد اتفاقية بين الدول البلقانية والعثمانيين لضمان الوضع القائم في شبه الجزيرة البلقانية ومواجهة النفوذ النمساوي – المجري هناك ، مقابل السماح بفتح المضائق العثمانية أمام السفن الحربية الروسية (٧٠) . إلا أن الدول البلقانية رفضت تطبيع علاقاتها مع الدولة العثمانية ، وأبلغت روسيا بأنها تسعى لعقد تحالف فيما بينها ضدالعثمانيين (٧١) .

ومن جانبٍ آخر ، أكدت دول البلقان عزمها والمُضي لإنهاء النفوذ النمساوي – المجري في شبه الجزيرة البلقانية (٧٢) . أما العثمانيين ، فقد رفضوا الدخول في أي تحالفٍ مُوَجه ضد النمسا – المجر ، واقترحوا بدلاً من ذلك ، تشكيل تحالف جديد يضمُ إلى جانبهم كل من النمسا – المجر ورومانيا (٧٣). إلا أن الحكومة النمساوية – المجرية رفضت الاقتراح العثماني لعدم وجود مسوغات سياسية مُلِحة للتحالف مع دولة ضعيفة ، مثل الدولة العثمانية ، ونصحوا العثمانيين الاهتمام بإصلاح أوضاعهم الداخلية (٧٤) .

الشرعية القانونية للإجراءات الإيطالية :-

أثيرَت العديد من التساؤلات و ردود الفعل على المستوى الدولي بشأن مدى تطابق الإجراءات والتحركات الإيطالية في عشية ساعة بدء العمليات الحربية وما بعدها مع القانون الدولي ، ومدى أحقية إيطاليا في مهاجمة ميناء بريفيزا ومدن أخرى على الساحل الألباني في الأدرياتيك ، على الرغم من تقديمها تعهدات سرية سابقة إلى الدول الكبرى ومُعلِنة أمام الرأي العام بحصر العمليات الحربية بسواحل طرابلس الغرب وبرقة وعدم نقلها إلى أماكن أخرى ولاسيما إلى السواحل الأوربية.

يَطرح البحث في هذا الصدد ،ثلاثة تساؤلات تتطلب الإجابة على وفق ما ورد في حيثيات القانون الدولي ، الأول منها يتعلق بتمامية صحة ساعة بدء إيطاليا بالعمليات الحربية أو عدمها . والثاني ، يتعلق بمدى أحقية إيطاليا في مهاجمة ميناء بريفيزا ومدن الساحل الأوربي على الأدرياتيك . أما التساؤل الثالث، فيبحث في مدى إلتزام إيطاليا بمبادئ وأخلاقيات الحرب المنصوص عليها قانوناً والمُوَقَعة عليها .

حرصت الحكومة الإيطالية ، منذ بدء الأزمة مع الدولة العثمانية، على أن تكون جميع إجراءاتها السياسية والعسكرية صحيحة ومتطابقة مع القانون الدولي ، ولاسيما أن إيطاليا والدولة العثمانية كانتا قد شاركتا ووقعتا على اتفاقـيتَي لاهـــاي الدولَية الأولى والثانية للسلام في عامَي (١٨٩٩ و١٩٠٧م)(٧٥). وفيما يتعلق باتفاقية في عام (١٩٠٧م)، فإن السُلطتين التشريعيتين في البلدين لم تُصادقا على مسودة الاتفاق حتى قيام الحرب بينهما ،وفي الوقت نفسه ، لم ترفضا الاتفاق ، لذلك تُعَد الدولتان من الدول المُنضَوية تحت لواء اتفاق لاهاي الثاني وإن لم يتم اقرار السُلطة التشريعية في البلدين ، ولا يجوز إبعاد أي منهما عن مجموعة دول الاتفاق إلا بعدأن ترفض السلطتان التشريعيتان فيهَما إنضمامهما إلى الاتفاق (٧٦).

وكان سان جوليانو ، وزير الخارجية الإيطالي ، قد قدم التماساً إلى جيوفاني جيوليتي ، يَطلب فيهِ مُوافقة الملك فيكتور عمانوئيل الثالث ، على إصدار إنذار نهائي إلى الحكومة العثمانية قبل اندلاع العمليات الحربية لكي تتمكن الحكومة العثمانية من اتخاذ التدابير اللازمة لابلاغ القَطعات العسكرية والسلطات المَدنية التابعة إليها بقيام حالة الحرب مع المملكة الإيطالية وقد ضمنهُ مُوجِبات ذلك :-

" لأسبابٍ سياسِية وعسكرية وقانونية عديدة ومُلزمة (٧٧)، فإن الضرورة توجب السير في تنفيذ تعهداتنا الدولية وإرسال إنذار نهائي إلى تركيا ،وإذا لم تُجِب عليهِ في أربعٍ وعشرين ساعة ،فإننا سنعد أنفسنا في حالة حربٍ معها" (٧٨) .

وعلى مايبدو ، فإن إصرار وزير الخارجية الإيطالي على إرسال الإنذار النهائي إلى الحكومة العثمانية ، لهُ مايُبررهُ ، لأنهُ على علم بأن بلاده قد وقعت على اتفاق لاهاي الثاني للسلام ولابد من أن تلتزم بهِ لكي تحصل على الشرعية القانونية لعملياتها الحربية ضد الدولة العثمانية ، ويتوافق بذلك مع القانون الدولي . وكان اتفاق لاهاي الدولي الثاني للسلام لسنة (١٩٠٧م) قد نص بهذا الشأن على ما يأتي :-

"الفصل الأول – القسم الثاني – المادة (١)– شروط إعلان الحرب: أن القوى المتعاقدة تعترف بأن العمليات الحربية بينها (إن حدثت) فيجب أن لا تندلع دون إنذارٍ مُسبق ولا لبس فيهِ والذي يجب أن يكون أما على شكل إعلان حرب مُعللٍ أو على شكل إنذار نهائي يتبعهُ إعلان حرب مشروطةٍ بزمن لا يقلُ عن أربعٍ وعشرين ساعة " (٧٩) .

كما حصلت الحكومة الإيطالية على موافقة الملك على إصدار إعلان الحرب ، لكي يكون موقف إيطاليا سليماً من الوجهة القانونية ومتوافقاً مع اتفاق لاهاي الثاني للسلام لسنة (١٩٠٧ م) (٨٠) ، فضلاً عن أن إعلان الحرب سيمنع الضباط والخبراء الأجانب العاملين في الجيش العثماني من الاشتراك في الحرب ضد إيطاليا (٨١) ، وسيمنح الأُسطول الإيطالي كذلك ، الحق في حرية الإبحار أين ما شاء ، وسيكون بإمكانهِ مهاجمة وضرب سفن الأُسطول العثماني في مواقعهِ أين ما كانت ، وبذلك تضمن إيطاليا التفوق البحري وسلامة وأمن قوافلها وتجارتها (٨٢) .

بدأت إيطاليا عملياتها الحربية الفعلية بعد ثلاثين دقيقة من تقديمهاإعلان الحربإلى الحكومة العثمانية (٨٣) ، مما يتعارض مع شروط

إعلان الحرب الواردة فـــي الفصل الأول – القسم الثاني – المادة (١) ، من اتفاق لاهـــاي الدولـــي الثانـــي للسلام لسنة (١٩٠٧ م) ، الذي نص على وجوب تقديم الإنذار النهائي بشكلٍ رسمي أولاً ، وربما يتبعهُ تقديم إعلان الحرب بشكلٍ رسمي إلى الحكومة المعنية أو لا يتبعهُ ، حسب الموقف السياسي القائم بين البلدين ، على أن تكون المدة بينهما لا تقل عن أربع وعشرين ساعة (٨٤) . كما أن المُشَرِع القانوني قد حدد مدة أربع وعشرين ساعة مابين تقديم إعلان الحرب وبين ساعة بدء العمليات الحربية بشكلٍ فعلي ، أو ما يُطلَق عليهِ بـ(ساعة الصفر) ،ليتسنى للطرف الثاني المُعلَن عليهِ الحرب ، إعلام قَطَعاتهِ العسكرية وسُلُطاتهِ ومؤسساتهِ المدنية بدخول البلاد في حالة حرب إبتداءً من الساعة المُحددة (٨٥) .

نلاحظ بأن الإجراءات الإيطالية كانت سليمة من الناحية القانونية في الشق الأول المُتَمَثِل بالالتزام بالمدة الزمنية ما بين الإنذار النهائي وإعلان الحرب . إلا أنها افتقدت للصواب في الشق الثاني المُتمثل بعدم التزامها بالمدة الزمنية الواجب مراعاتها ما بين إعلان الحرب وساعة بدء العمليات الحربية الفعلية . وبذلك ، أعطت الحكومة العثمانية الحجة القانونية للاعتراض على قيام إيطاليا بمهاجمة ميناء بريفيزا ومدن الساحل الألباني قبل ثلاثٍ وعشرين ساعة ونصف من الوقت المحدد لبدء العمليات الحربية كما منصوص عليها في القانون الدولي ، مما جعل السفن والقواعد العثمانية عرضةً للهجوم المفاجئ من قَطعاتٍ مجهولة ربما كانت تعدها سفن صديقة (٨٦). كما تطرقت لائحة الاعتراض العثماني إلى تعمُد إيطاليا توسيع ساحة العمليات الحربية من دون إنذارٍ سابق ، مع أنها في جميع إجراءاتها ومخاطباتها كانت ترنو إلى أحقيتها في احتلال طرابلس الغرب وبرقة مما أوقع السلطات العثمانية في حرج شديد أمام المؤسسة العسكرية والرأي العام(٨٧). فقد تعرضت الحكومة العثمانية الى انتقادات شديدة من العديد من قادة وضباط الجيش العثماني لعدم اتخاذها إجراءات استباقية لتامين حماية المراكز والوحدات العسكرية ولاسيما البحريةَ منها ، الواقعة على الأدرياتيك. كما خرجت العديد من الصحف في اسطنبول بعناوين ومقالات تسخر من استعدادات الجيش العثماني الهزيلة في مواجهة دولة أوربية بحرية كبيرة .

حينما بدأت المدمرات الإيطالية الهجوم في الساعة الثالثة من بعد ظهر ٢٩/ أيلول – سبتمبر ، أي بعد نصف ساعة فقط من تسليم إعلان الحرب إلى الباب العالي ، لم تكن القَطَعات البحرية العثمانية قد استلمت بعد

أوامر الحرب من حكومتها ، مما أعطى دليلاً آخر للحكومات الأوربية والرأي العام بأن الحكومة الإيطالية قد تعمدّت تقديم ساعة الصفر وعدم استنفاد مهلة الأربع والعشرين ساعة ، وذلك لمباغتة القَطَعات العثمانية وإيقاع أكبر الخسائر الممكنة في صفوفها (٨٨) .

نلاحظ بأن السلطات العثمانية قد بنّت إعتراضها على أسس قانونية صحيحة تُعَدُ من مبادئ الحرب المُعتمدة بعد عام (١٩٠٧ م) . مما دفع الحكومة النمساوية – المجرية إلى مساندة الدولة العثمانية وتأييدها في مُطالَبة إيطاليا بإيقاف عملياتها الحربية وعَدّها دولة مُعتدية قد شنّت حرباً غير مشروعة على دولة أخرى وخرقت بذلك مبادئ القانون الدولي (٨٩) . غير أن مواقف الدول الأوربية المؤيدة ضمناً للتحرك العسكري الإيطالي في البحر المتوسط والمُوَجه أساساً ضد الدولة العثمانية قد أفشل دعوى الاعتراضات العثمانية ومساعيها إلى جانب النمسا – المجر في إدانة الحرب الإيطالية (٩٠) . ولاسيما أن المجتمع الدولي آنذاك ، لم يكن يمتلك مؤسسة دولية تُعنى بالسلام والأمن الدوليين ، بل كان يَعتمد مساعي ونفوذ الدول الكبرى في إيجاد الحلول وفرض الأرادات والقرارات في مؤتمرات دولية (٩١)، أُعتمِدَت منذ مؤتمري ويستفاليا في عام (١٦٤٨ م) (٩٢)، أوترخت في عام (١٧١٣ م) (٩٣)، ومؤتمر فيينا في عام (١٨١٥ م) (٩٤) ، ومؤتمر برلين في عام (١٨٧٨ م)(٩٥) . فضلاً عن أن ، مؤتمر لاهاي الدولي الثاني للسلامفي في عام (١٩٠٧ م) ، قد فشل في إقناع قادة الدول بضرورة تأسيس محكمة دولية لفض النزاعات بين الدول وذات قراراتٍ وأحكامٍ إلزامية ، إلا أنها تمكنت من تبني فكرة التحكيم التطوعي بعد موافقةٍ طرفيٍ النزاع . ويجدر بنا ذكر ، أن أغلبية القوى العظمى قد رحبوا بمشروع (التحكيم الدولي الإلزامي)غير أن ضرورة التصويت بالإجماع أعاقت إقرار فكرة المشروع بعد بروز معارضة كل من ألمانيا والنمسا – المجر وبعض الدول الأخرى للفكرة (٩٦) .

برزّت الحكومة الإيطالية ، ما نجمَ عن عدم التزامها بقواعد شن الحرب المنصوص عليها في القانون الدولي ، من أضرار وخسائر تكبدها الطرف الثاني ، في الصحافة المحلية (٩٧) ، التي نشرت مقالاتٍ عديدة حول المُلابسات التي شابت تفسير المادة التي تُوجِب منح الأربع والعشرين ساعة للطرف الآخر ، وأسهبت في شرح متى وكيف ولماذا تُعطى هذهِ المُهلة ، وأصرت على أن الحكومة الايطالية كانت قد استنفذت إجراءاتها على وِفق ما

يُمليهِ القانون الدولي ، على إعتبار أن إيطاليا في مقدمة الدول المُتَحَضِرة لما تمتلكهُ من أرثٍ وتاريخٍ عظيم ومُشَرِف لأوربا (٩٨). وعابت الصحافة الإيطالية على بعض الدول الكبرى والصحافة الأوربية، التي أدانت إيطاليا لأنها استبقت العمليات الحربية بأقل من أربع وعشرين ساعة، ولم تُدين السلطات العثمانية في طرابلس الغرب وبُرقَّة لتماديها في سلب حقوق وانتهاك حريات المواطنين والمؤسسات الإيطالية لسنواتٍ طويلة هناك(٩٩).

فقد سلطت العديد من الصحف الأوربية ، الضوء على ممارسات السلطات العثمانية في عموم مدن شمال إفريقيا العربية ، ولاسيما الصحف البريطانيا والفرنسية ، إلا أنها توقفت عن ذلك ، بعد قيام إيطاليا بشن الحرب على الدولة العثمانية واخذت تنشغل بالمطالبة بوقف الحرب وضرورة انسحاب إيطاليا من طرابلس الغرب وبورقة .

وعلى المستوى الدبلوماسي بعثت الخارجية الإيطالية برقيتين سريتين إلى وزارتي الخارجية في كلّ من برلين وفيينا ، أوضحت فيهما ، الالتباس الذي حصل في تفسير المواد المتعلقة بشروط شن الحرب الواردة في اتفاق لاهاي الثاني ، وأكدت أن ذلك قد انعكس على قيادة الأسطول الإيطالي في الأدرياتـــيك ، وخـــلقنوعاً من الأرباك في إصدار الأوامر وعدم اعتماد الدقة في آليات تنفيذها . ومن أجل تلافي هذه الحالة الطارئة وغير المتوقعة ، قررت القيادة العسكرية العليا ، الإيعاز إلى الأسطول الإيطالي في الأدرياتيك وجميع القَطَعات الإيطالية الأخرى المُكَلَفة بالواجبات القتالية بالتوقف عن القيام بأيةِ أعمالٍ حربية هجومية حتى الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر اليوم الثاني من تشرين الأول – أكتوبر ، وعدم إطلاق النيران إلا في حالات الدفاع عن النفس وحماية المدن وقوافل السفن التجارية . وستتولى الخارجية الإيطالية بوساطة القائم بأعمالها في السفارة الألمانية لدى الباب العالي بإبلاغ الخارجية العثمانية بقرار الحكومة الإيطالية (١٠٠). غير أن العمليات الحربية الفعلية لم تبدأ ثانية إلا في فجر يوم الثالث من تشرين الأول – أكتوبر (١٠١) .

أما ما يتعلق بمدى أحقية إيطاليا في مهاجمة ميناء بريفيزا ومدن الساحل الأوربي في الأدرياتيك والأيوني . فقد كانت إيطاليا قد تعهدت للقوى الكبرى بعدم توسيع ساحة العمليات الحربية لتصل إلى الساحل الأوربي . والابتعاد عن تأجيج الصراع المُسلح في مناطق البُلقان ، لأن ذلك ربما يؤدي إلى حربٍ أوربية شاملة . كما تعهدت في معظم اتفاقياتها المُوَقَعة

مع دول أوربا بالمحافظة على الوضع القائم في مناطق البُلقان ، وعدم إجراء أية تغييراتٍ على الأرض إلا بعد التشاور مع الدول الأخرى ولاسيما حليفتيها ألمانيا والنمسا – المجر (١٠٢) . فضلاً عن العديد من التصريحات التي أدلى بها المسؤولون الإيطاليون بهذا الشأن ، وما تعهد بهِ الوزراء والسفراء المُنتدبون عن الحكومة الإيطالية في مقابلاتهم أباطرة وملوك ومستشاري الدول الأخرى وما نقلوهُ من رسائل شفوية تتعلق بتلك التعهدات (١٠٣) .

يتضح مما تقدم ، بأن الحكومة الإيطالية مُلزَمة قانوناً بجميع التعهدات الخطية التي وقعها وختمها المُخَولون عن الحكومة الإيطالية بخطابات تخويل رسمية ، ومُلزمة أخلاقياً بتنفيذ كل ماورد في تصريحات ومقابلات مسؤوليها الشفوية ، وتقع عليها المسؤولية السياسية أمام الدول الأخرى في حال عدم التزامها بما تعهدت بهِ (١٠٤) .

استناداً إلى ما تقدم ، تُعَد العمليات الحربية الإيطالية في الأدرياتيك والأيوني ومهاجمة ميناء بريفيزا ومدن الساحل الألباني ، أعمال عدائية غير شرعية لا يُجيزها القانون الدولي ولا العُرُف السائد في العلاقات بين الدول . ومما ساعد على عدم إدانة الحكومة الإيطالية ، تغاضي الدول الكبرى عن خروقات البحرية الإيطالية ، وعدم وجود مؤسسة دولية تُعنى بهذا الشأن أو محكمة دولية تُقاضي الدول المعتدية (١٠٥)، فضلاً عن تدارك الحكومة الإيطالية سوء تخطيطها العسكري، بإيقاف عملياتها الهجومية ، وتهور بعض قادتها من ضباط ميدان المعركة ، بالامتناع عن مهاجمة السواحل الأوربية فور توارد ردود الفعل الدولية المُنددة بأعمالها الحربية وتجاوزاتها المرفوضة إقليمياً ودولياً في الأدرياتيك . وحول مدى التزام القَطَعات البحرية الإيطالية بمبادئ وأخلاقيات الحرب ، فلم تنجح إيطاليا في ترك انطباع حسّنٍ عن أداءها الحربي على وفق ما جاء في بنود اتفاق لاهاي الثاني للسلام (١٠٦). فقد قامت سفن الأُسطول الإيطالي بالهجوم على ميناء بريفيزا والقرى الواقعة إلى شمالهِ وجنوبهِ ، كما تعرضت مدينة جيوفاني دي ميدوا إلى قصف المدمرات الإيطالية بسبب وجود عدد من الطوربيدات السريعة وسفــن النقل العثمانية فيها ، والتي لجأت إليها للإختباء في خلجانها وممراتها الصغيرة بعيداً عن رصد البحرية الإيطالية (١٠٧) . فضلاً عن عدم تشكيلها خطراً على السفن البحرية أو التجارية الإيطالية ، ولم يسجل عليها المُبادأة بالهجوم أو فتح النار ، لذا تُعَد العمليات الحربية الإيطالية هناك ، خرقاً لمبادئ الحرب في صفحة شروط

الاشتباك البحري (١٠٨) . في حين كانت بعض وحدات القتال الموجودة بعيداً عن سفن قيادة الأسطول الإيطالي ، بحكم عملها ، والمُكلفة بمهمات الدورية والمراقبة قد تجاوزت سلسلة أوامر فتح النار والمُبادأة بالهجوم من دون علم قيادة الاسطول مما دفع وزير البحرية الإيطالي إلى إصدار أوامر صارمة بحق هذهِ القَطعات بالامتناع عن فتح النار إلا بعد الحصول على أوامر مركزية من الدوق بروتِست شخصياً (١٠٩) . غير أن السفن القتالية التي كانت تعمل تحت إمرة المقدم جيتانو بيسكاريتي ، لم تلتزم بأوامر وقف القتال ولمراتٍ عِدة حتى تم إجبار قائدها على العودة إلى قواعدهِ في ميناء اوترانتو utranto على الساحل الشرقي الجنوبي لإيطاليا (١١٠).

إن عدم انضباط هذهِ القَطَعات وعدم التزامها بالأوامر قد جعل الحكومة الإيطالية في موضع اتهام بخرق اتفاق لاهاي الدولي الثاني للسلام(١١١) ، الذي نص في الفصل الأول – القسم الثاني – المادة (٢٦): العمليات العدائية : على ما يأتي :-

" يتعين على قائد الوحدات المُهاجمة قبل الشروع في القصف أو الهجوم تحت غطاء القوة النارية ، أن يُبذِل قُصارى جُهدهِ لتحذير السلطات المُقابِلة باستثناء حالات المواجهة المُعلَنة " (١١٢) .

ومن الجدير بالذكر ، أن هذا الشرط المبدأي لم يكن متوفراً في معظم العمليات الحربية الهجومية التي قام بها الاسطول الايطالي ضد مدن وموانئ الساحل الألباني على الأدرياتيك ، ولاسيما تلك التعرضات التي أمر بتنفيذها المقدم بيسكاريتي ومجموعة الضباط التي عملت تحت أمرتهِ(١١٣).

من أجل تلافي تبعات خروقات الأسطول الإيطالي على الساحة الأوربية ، عملت الدبلوماسية الإيطالية بدأبٍ على إزالة الاتهامات التي وجهتها إليها الحكومات الأوربية والجمعيات المدنية المعنية بالسلام ونبذ الحرب ، سعياً لتحسين صورتها أمام المجتمع الدولي على المستويين السياسي والعسكري (١١٤) . ولاقت إيطاليا مساندة فاعلة من بعض الصحف ووسائل الدعاية المحلية ، غير أنها ظلت تعاني لسنواتٍ من انتقادات الصحافة الأوربية ، واتهامات منظمات السلام الدولية ، ولم تتمكن من محوِ حقيقة خرقها القانون الدولي (١١٥) .

<u>النتائج :</u>

لقد أثارت عملية قصف ميناء بريفيزا والساحل الأوربي ، صراعاً دبلوماسياً حاداً في صفوف دول الحِلف الثلاثي ، حيث كشفت عن التناقضات في التوجهات والأهداف السياسية فيما بينها ولاسيما بين إيطاليا والنمسا – المجر . فقد وقفت الأخيرة موقفاً عدائياً ظاهراً من العمليات الحربية الإيطالية في بريفيزا ، وذلك لخشيتها من اتساع النفوذ الإيطالي في شبه الجزيرة البلقانية ، الذي ربما يسبب في حدوث حركة نهوض جديدة في تيار حركات التحرر الوطني في البلقان . مما يؤثر بشكلٍ سلبي في الوجود والنفوذ النمساوي في تلك المناطق . لأن النمسا – المجر كانت قد بنّت سياستها في البلقان منذ مدة طويلة ولا سيما بعد ضم البوسنة والهرسك في عام ١٩٠٨ ، على احتواء حركات التحرر الوطني باستخدام أساليب القوة أحياناً ، والمُهادنة والتراضي في أحيانٍ أخرى . كما سعت إلى إبعاد وإزاحة القوى المنافسة لها هناك . حيث كانت الدوائر السياسية في فيينا ، تراقبُ بحذرٍ وإستياءٍ شديد زيادة فاعلية النشاط السياسي والثقافي الايطالي في ألبانيًا ومقدونيا بشكلٍ مُضطرد وعلى مستوياتٍ عدة . ولما ظهرت بوادر زعزعة الوجود النمساوي هناك، لجأ المستشار النمساوي إلى تهديد الحكومة الإيطالية بفرض تنفيذ المادة السابعة من الحِلف الثلاثي ، التي تقضي بالتزام الدول الثلاث المُوَقِعة بالمحافظة على الوضع القائم في البلقان. كما أصبح واضحاً لدى المسؤولين النمساويين ، أن نشاط السياسة الخارجية الإيطالية وتطور أداءها سيساعد في حصولها على مواقع استعمارية في شمال إفريقيا ومناطق نفوذ في البلقان ، مما يُسهم في زيادة وزنـــها الدولـــي وتأثيـــرها السياسي ، وفي ذلك تهديداً مباشراً لمستقبل الوجود النمساوي في الأدرياتيك ، بانعاش الآمال الإيطالية وتطلعاتها في استعادة أقاليمها الشمالية (تريستا و ترينتو) الواقِعَتين تحت السيطرة النمساوية ، وتسخير إمكانياتها الواسعة فيهما لتفعيل مبدأ التحرر الوطني والقومي الذي يُعَد جزءً من الحركة القومية الإيطالية التي تُعد قضية تحرير هذين الإقليمين آخر حلقة في حلقات البناء القومي على التراب الإيطالي . من جانبٍ آخر ، وبعد أن أصبحت إيطاليا إحدى الدول الاستعمارية في حوض المتوسط ، سعت إلى التقرب من انكلترا وفرنسا ، وإدامة صِلاتها بهما ، حفاظاً على مصالحها في البحر المتوسط ، لكونهما صاحبتَي الكلمة العليا فيهِ . لذلك نلاحظ، أن الحِلف الثلاثي قد بدأ بفقدان الحَليف الإيطالي إذ أصبح وجودهُ هامشياً وغير مؤثر فيه ، بينما بدت إيطاليا أقرب ما تكون ، إلى دول

الوِفاق منها إلى دول الحِلف الثلاثي . وقد أَسهم في ذلك ، موقف ألمانيا غير الواضح ، فقد بدت ألمانيا عاجزةً عن اتخاذ مواقف مقبولة تُنهي الخِلاف القائم بين الحليفتين إيطاليا والنمسا – المجر ، أو أن تجد حلولاً لتفادي النِزاع المُسَلَح بين حليفتها إيطاليا وصديقتها الدولة العثمانية ، على الرغم من لجوء هذهِ الدول إليها لمراتٍ عديدة ، وعلى غير العادة ، لم تتمكن ألمانيا هذهِ المرة من قيادة الأزمة نحو الحل ، ويُعزى ذلك ، إلى رغبة ألمانيا في المحافظة على مصالحها الاقتصادية والتجارية الكبيرة في الدولة العثمانية ، وعدم إرباك علاقاتها مع إيطاليا والنمسا – المجر ، لأن التناقضات والخلافات بينهما كانت كبيرة ولا سبيل لردم هوة الخلاف بينهما ولا سيما أن (تريستا و ترينتو) ما زالتا تحت السيطرة النمساوية ، كما لا يُمكن إيقاف صراعهما الشديد في البلقان .

قائمة المصادر والهوامش :-

(1) D.D.I, [A.S.M.A.E] ; Telegrama – Lettera , No.33 / 465 , di Ministro degli Affari Esteri d ' Italia , Roma , Per Ambasciata d' Italia in (Vienne e Berlin) , in 18 / Luglio/ 1911 , (10 . 00 Mattina) . قبل الظهر

رسالة برقية من وزارة الشؤون الخارجية الإيطالية الى السفارتين الإيطاليتين في فينا وبرلين .

(2) Stanford J . Shaw & Ezel Kural Shaw ; History of the Ottoman Empire and Modern Turkey 1808 – 1975 , Vol. II , (London , New York , Melbourne) , Cambridge University Press , 1978 , P . 291 .

(3) Giuseppe Bevione ; Come Siamo Andati a Tripoli , Ferenze , Universita delle Ferenze , 1959 , P . 53 .

جيوسبي بفيوني ، كيف ذهبنا إلى طرابلس ، فيرنسا ، جامعة فيرنسا ،١٩٥٩ .

(4) D.D.I. , [A.S.M.A.E] ; Telegrama – Lettera , No.S / 1333 , di Ambasciata d' Italia in Vienne Per Ministero degli Affari Esteri d' Italia , Roma , in 22 / Luglio / 1911 , (16.00 Pomeriggio) بعد الظهر

رسالة برقية ، من السفارة الإيطالية في فيينا الى وزارة الشؤون الخارجية في روما .

(5) Stanford J . Show & Ezel Kural Show ; Op. Cit . , P . 289 – 290 .

(6) Giovanni Giolitti ; Memorie della mia vita , Milano , Case della Franca Falaschi Presso , 1922 , P. 215 . . جيوفاني جيوليتي ، مذكرات حياتي

(7) Giuseppe Bevione ; Op.Cit ., P . 55 .

(8) D.D.I. , [A.S.M.A.E]; Telegrama – Lettera , No.33 / 484 , di Ministero degli Affari Esteri d' Italia , Roma , Per Ambasciata d' Italia in (Paris , London , Vienne , Berlin, Madred , Sant Ptrauspurg , Amstrdam , Brocsul) , in 20 / Settembre / 1911 , (9.00 Mattina) . قبل الظهر

رسالة برقية من وزارة الشؤون الخارجية الإيطالية إلى السفارات الإيطالية في العواصم الأوربية

(9) FrancescoBertonelli ; IL Fatto Compinato , Rassegna Storica dell Risorgimento , Roma , No.179 , in / Ottobre / 1912 , P . 54 . فرانشيسكو بيرتونلي ،

أكتوبر ١٩١٢ ، –العمل المنجز ، مجلة البعث التاريخي ، روما ، العدد ١٧٩ ، تشرين الأول ص ٥٤ .

(10) D.D.I. , [A.S.M.A.E] ; Telegrama – Lettera , No. S / 1364 , di Ambasciata d' Italia in Vienne Per Ministero degli Affari Esteri d' Italia , Roma , in 20 / Settembre / 1911 , (11.00 Mattina) قبل الظهر
رسالة برقية من السفارة الإيطالية في فيينا إلى وزارة الشؤون الخارجية في روما .

(11) D.D.I. , [A.S.M.A.E] ; Telegrama – Lettera , No. S / 1367, di Ambasciata d' Italia in Vienne Per Ministero degli . Affari Esteri d' Italia , Roma , in 20 / Settembre / 1911 ,(15.00 Mattina) بعد الظهر .
رسالة برقية من السفارة الإيطالية في فيينا إلى وزارة الشؤون الخارجية في روما .

(١٢) إسمهُ الكامل ، (المكتب الدائم للرعاية والتنظيم) تقع مكاتبهُ في العاصمة النمساوية فيينا ، وهو دائرة صغيرة مرتبطة بوزارة الشؤون الخارجية النمساوية ، إلا أن عمل المكتب مستقل . أنشأ في تشرين الأول – أكتوبر ١٨٨٢ بُغية تنظيم أعمال التحالف وحفظ وتبويب وثائقهِ وتنظيم اجتماعاتهِ . وتطور فيما بعد ، ليصبح فضلاً عن مهامتهِ الأَساسية ، مؤسسة سياسية استشارية تُقدم المَشورة لدول التحالف ، ويُديرهُ موظف نمساوي كبير ، ويَضم مندوبين عن الدول الثلاث ؛ Scipio Cilibrizzi ; Storia Parlamentare Politica eDiplomatica 1900 – 1945 , Milano , Istituto Nazionale di Cultura , 1966 , P . 185 .
سكيبيو كيليبرتزي ، تاريخ المفاوضات السياسية والدبلوماسية ١٩٠٠ – ١٩٤٥ ، ميلانو ، المعهد القومي للثقافة ، ١٩٦٦ ، ص ١٨٥ .

(13) D.D.I., [A.S.M.A.E] ; Telegrama – Lettera , No.S/1378 , di Ambasciata d' Italia in Vienne Per Ministero degli . Affari Esteri d' Italia , Roma , in 22 Settembre / 1911 , (11.30 Mattina) . قبل الظهر
رسالة برقية من السفارة الإيطالية في فيينا إلىوزارة الشؤون الخارجية في روما .

(١٤) توقع جيوفاني جيوليتي ووزير خارجيتهِ ، سان جوليانو ، قبول فيينا وبرلين بالاحتلال الايطالي لطرابلس الغرب وبُرقة وعدم اعتراضهما على عملياتها الحربية على السواحل الأوربية ، حين تصبح أمراً واقعاً ، مثلما قبلت ألمانيا سابقاً ، بضم البوسنة والهرسك إلى النمسا – المجر عام ١٩٠٨ على الرغم من عدم إبلاغ الحكومة النمساوية لها سابقاً ، واعتقدا بأنهما حالَتين متشابهتَين ، ويُمَثِل ذلك تبريراً مناسباً تدفع بهِ إيطاليا لرفع الحرج عنها أمام حليفتيها . فضلاً عن إعتقادهما بأن ألمانيا والنمسا – المجر لا تفرطان بتحالفهما مع إيطاليا مثلما يفعلان بعلاقتهما مع الدولة العثمانية ؛
Giovanni Giolitti ; OP.Cit., P. 217 .

(15) Francesco Bertonelli ; Op.Cit. , P. 55 .

(16) Giovanni Giolitti ; Op.Cit., P. 219 .

(17) D.D.I., [A.S.M.A.E] ; Telegrama – Lettera – Espresso , No. es / 7882 , di Ministero degli Affari Esteri d' Italia , Roma , Per Ambasciata d' Italia in Vienne e Berlin , in 22 / Settembre / 1911 , (16.20 Pomeriggio) .
بعد الظهر رسالة برقية ، عاجلة ، من وزارة الشؤون الخارجية في روما إلى السفارة الإيطالية في فيينا وبرلين .

(18) Francesco Bertonelli ;Op.Cit. , P. 56 .
(19) Ibid ; P. 57 .
(20) Giovanni Giolitti ; Op.Cit. , P. 220 .
(21) Scipio Cilibrizzi ; Op.Cit., P. 187 .

(٢٢) إذ كان الصراعُ شديداً للاستيلاء على مقاطعة مقدونيا بين صربيا وبلغاريا واليونان ، وعانت من صراع ديني بين المسلمين والمسيحيين ؛ علي هادي عباس ، الحروب البلقانية ١٩١٢ – ١٩١٣ دراسة تاريخية ، إطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة الكوفة ، كلية الآداب ، ١٩٩٧ ، ص ٥٧ .

(23) D.D.I., [A.S.M.A.E] ; Telegrama – Lettera , No.S/1382 , di Ambasciata d' Italia in Vienne Per Ministero degli Affari Esteri d' Italia , Roma , in 23 / Settembre / 1911 , (18.10 Pomeriggio) بعد الظهر
رسالة برقية من السفارة الإيطالية في فيينا إلى وزارة الشؤون الخارجية في روما .

(24) Francesco Bertonelli ; Op.Cit., P. 57 .

(٢٥) انتهزت حكومة النمسا – المجر قيام ثورة الإتحاديين ، فأعلنت في ٧ تشرين الأول – أكتوبر في عام ١٩٠٨ عن ضَمها لإقليمَي البوسنة والهرسك تنفيذاً لمقررات مؤتمر برلين في عام ١٨٧٨ مع بقاء سيادة السلطان العثماني عليهما ؛ ز . ب . ياخيموفتش ، الحرب التركية – الإيطالية ١٩١١ – ١٩١٢ ، ترجمة هاشم صالح التكريتي ، بيروت، دار غندور للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٧٠ ، ص ٥٧ .

(٢٦) علي هادي عباس ، المصدر السابق ، ص ٥٦ .

(٢٧) توفيق طنوس ، تاريخ الحروب البلقانية ، الأسكندرية ، مطبعة الأسكندرية ، ١٩١٣ ، ص ٢٨ – ٢٩ .

(٢٨) علي هادي عباس ، المصدر السابق ، ص ٥٣ .

(29) Giovanni Gallaversi ; Italia e Austria 1859 – 1914 , Milano , Istituto Diplomatica Italiano , 1922 , P. 236 .
١٩١٤ ، ميلانو ، –جيوفاني كالافيرسي ، إيطاليا والنمسا ١٨٥٩ المعهد الدبلوماسي الإيطالي ، ١٩٢٢ .

(30) Scipio Cilibrizzi ; Op.Cit. , P. 188 .

(٣١) جوزيف حجار ، أوربا ومصير الشرق العربي : حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية ، ترجمة بطرس الحلاق وماجد نعمة ، بيروت ، دار الفكر العربي ، ١٩٧٦ ، ص ١٣١ – ١٣٢ .

(32) D.D.I., [A.S.M.A.E] ; Telegrama – Lettera , No.S/ 1401 , di Ministero degli Affari Esteri d' Italia , Roma , Per Ambasciata d' Italia , Istanbul , in 26 / Settembre / 1911, (19.45 Pomeriggio) بعد الظهر .
رسالة برقية من وزارة الشؤون الخارجية في روما إلى السفارة الإيطالية في اسطنبول .

(٣٣) أحالت الخارجية العثمانية سفيرها في روما ، كاظم باشا على التقاعد يوم ٢١ أيلول–سبتمبر ١٩١١، حيث كان يتمتع بإجازة رسمية والأزمة قائمة و في أشدها بين بلادهِ وايطاليا، فأوكِلت مهمات السفارة إلى القائم بالأعمال سيف الدين باي ؛ Stanford J.Shaw 8 Ezel Kural Shaw; Op.Cit . , P . 291 .

(34) Giuseppe Bevione ; Op.Cit . P .59 .

(٣٥) سمعان بطرس فرج الله ، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين ١٨٩٠ – ١٩١٨ ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٤ ، ص ٢٨٨ – ٢٨٩ .

(٣٦) محمد السنيطي ، قضية ليبيا ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥١ ، ص ٤٨ – ٥٠ .

(37) D.D.I., [A.S.M.A.E] ; Telegrama - Lettera , No.S/ 1433 , di Ministero degli Affari Esteri d' Italia , Roma , Per Ambasciati d' Italia , (Vienne – Berlin – Paris – Londn – Madred – Sant – Ptraus Pury – Bucharest – Amstrdam – Brocsul) , in 29 / Settembre / 1911 , (12.00 Mattina) .

رسالة برقية من وزارة الشؤون الخارجية الإيطالية إلى العواصم الأوربية .

(38) D.D.I., [A.S.M.A.E] , Telegrama – Lettera , No.S/1434 e S/1435 , di Ministero degli Affari Esteri d' Italia , Roma, Per (Consolati Bolcano) , in 29 / Settembre / 1911 , (17.00 Pomeriggio). بعد الظهر

رسالة برقية من وزارة الشؤون الخارجية الإيطالية إلى القنصليات في البلقان .

(39) Stanford J.Shaw 8 Ezel Kural Shaw ; Op.Cit., P.292 .

(40) D.D.I., [A.C.S.P.O.A] ; Telegrama – Secreto , di Duca Aprotes , Per Ministero del Marina d' Italia , Roma , in 29 / Settembre / 1911 , (15.25 Mattina) . قبل الظهر

برقية سرية من الدوق ابروتس إلى وزارة البحرية الإيطالية في روما .

(٤١) ز . ب . ياخيموفتش ، المصدر السابق ، ص ٩٩ – ١٠٠ .

(42) Scipio Cilibrizzi ; Op.Cit. , P. 188 .

(43) Stanford J.Shaw 8 Ezel Kural Shaw ; Op.Cit., P.293 .

(٤٤) توفيق طنوس ، المصدر السابق ، ص ٣٢ .

(45) Leone Willemberg ; Politica Estera Italiane 1882 – 1917: Ante – Guerra eGuerra , Roma , Istituto Italiano Per La Storia Antica , 1938 , P . 246 .

ليوني وليمبيرك ، السياسة الخارجية الإيطالية ١٨٨٢ – ١٩١٧ ؛ قبل الحرب والحرب ، روما ، المعهد الإيطالي للتاريخ والتراث ، ١٩٣٨ ، ص ٢٤٦ .

(46) Giovanni Gallaversi ; Op.Cit. , P .411 .

(47) I bid ; P . 412 .

(48) D.D.I., [A.S.M.A.E] ; Telegrama – Lettera , No.S/ 1390 , di Ambasciata d' Italia in Vienne Per Ministero degli Affari Esteri d'Italia , Roma , in 30 / Settembre / 1911 , (9.00 Mattina). قبل الظهر

رسالة برقية من السفارة الإيطالية في فيينا إلى وزارة الشؤون الخارجية في روما .

(49) Giuseppe Bevione ; Op.Cit., P. 61 .

(50) Giovanni Gallaversi ; Op.Cit., P. 412 .

(51) D.D.I., [A.S.M.A.E]; Telegrama – Lettera , No.S/1452 , di Ministero degli Affari Esteri d' Italia , Roma , Per Ambasciata d' Italia in Berlin , in 30 / Settembre / 1911, (11.30 Mattina) . قبل الظهر

رسالة برقية من وزارة الشؤون الخارجية الإيطالية في روما إلى السفارة الإيطالية في برلين .

(52) Scipio Cilibrizzi ; Op.Cit., P.192 .

(53) Francesco Bertonelli ; Op.Cit., P. 59 .

(54) Claudio Pavone ; Quaranta Anni dello Politica Italiana : di Documenti Gioltti Giovanni , Milano , ed . Fratelli , 1962 , P . 65 .

كلاوديو بافوني ، أربعون سنة في السياسة الإيطالية : من وثائق جيوفاني جيوليتي .

(55) Giovanni GallAversi ; Op.Cit. , P .413 .

(56) D.D.I., [A.S.M.A.E] ; Telegrama – Lettera , (Espresso) , No.S/1395 , di Ambasciata d' Italia in Vienne Per Ministero degli Affari Esteri d' Italia , Roma , in 1/ Ottobre / 1911 , (12.15 Mattina) قبل الظهر
رسالة برقية ، عاجلة ، من السفارة الإيطالية في فيينا إلى وزارة الشؤون الخارجية في روما .

(57) Leone Wollemberg ; Op.Cit. , P .247 .

(58) Scipio Cilibrizzi ; Op.Cit., P. 194 .

(59) D.D.I., [A.C.S.P.O.A] ; Telegrama – Segreto , (Espresso) , di Leonardi Catuleca , Roma , Per Duca Aprotes , (Torpedinfera del Comando Garibaldi) , in 3 / Ottobre / 1911 , (4.00 Aurora) قبل الفجر.
برقية سرية ، عاجلة ، من ليوناردي كاتوليكا في روما إلى الدوق ابروتس ، قائد السفينة الحربية غاريبالدي.

(60) Giovanni Gallaversi ;Op.Cit., P. 414 .

(61) Ibid ; P . 415 – 416 .

(62) Leone Wollemberg ; Op.Cit., P . 251 .

(63) D.D.I., [A.S.M.A.E] ; Telegrama – Lettera , (Espresso) , No.S/ 1403 , di Ambasciata d'Italia in Vienne Per Ministero degli Affari Esteri d'Italia , Roma , in 4/ Ottobre / 1911 , (13.00 Mattina) قبل الظهر .
رسالة برقية ، عاجلة من السفارة الإيطالية في فيينا إلى وزارة الشؤون الخارجية في روما .

(64) Giovanni Giolitti ; Op.Cit., P . 226 .

(65) I bid ; P . 228 .

(66) D.D.I., [A.C.S.P.O.A]; Telegrama – Segreto , di Giolitti Per San Julieano , in 8/Ottobre/ 1911 , (9.30 Mattina) قبل الظهر
برقية سرية ، من جيوليتي الى سان جوليانو .

(67) Scipio Cilibizzi ; Op.Cit., P. 197 .

(68) Giovanni Gallaversi ; Op.Cit., P . 415 .

(69) Leone Wollemberg ; Op.Cit., P . 253 .

(70) B.Jelavich ; History of the Balkans : Eighteenth and Nineteenth Centhries , Vol.I , London , Cambridge University Press , 1985 , P . 261 .
(71) Giovanni Gallaversi ; Op.Cit. , P .416 .
(72) B. Jelavich ; Op.Cit. , P .261 .
(73) Giovanni Gallaversi ; Op.Cit., P . 418 .
(74) F.R. Bridge ; From Sadawa to Sarajevo ; The Foreign Policy of Austria – Hungary 1866 – 1914 , London , London University Press , 1972 , P.274.

(٧٥) هما معاهدتان دوليتان ، نوقِشَتا لأول مرة ، في مؤتمَرَين منفصلَين للسلام عُقِدا في مدينة لاهاي الهولندية الأولى عام ١٨٩٩ ، والثانية في عام ١٩٠٧ . وتُعَد هاتان الاتفاقيتان من أولى النصوص الرسمية المُنَظِمة لقوانين الحرب وجرائم الحرب في القانون الدولي . والهدف منهما ، تطوير بنود القانون الدولي ، واستنباط أفكار ورؤى قانونية جديدة تنسجم مع تطور الحياة الإنسانية في سبيل إرساء مفاهيم العدالة والسلام بين الدول ، وايجاد حلول سلمية ناجحة للخلافات والنزاعات الدولية ؛
Etienne Coquet ; La Cuerra Italiana – Turchi Per Visione il Legge Internazionale ; Paris , A. Pedone , 1954 , P . 33 – 34.
ايتيان كوكو ، الحرب الإيطالية – التركية من وجهة نظر القانون الدولي .

(76) I bid ; P . 49 – 51 .
(77) Giovanni Giolitti ; Op.Cit. , P. 230 .
(78) Etienne Coquet ; Op.Cit. , P . 53 .
(79) Ibid ; P . 36 .
(80) Giovanni Giolitti ; Op.Cit. P .227 .
(٨١) توفيق طنوس ، المصدر السابق ، ص ٤٤ .
(82) F.R. Bridge ; Op.Cit. , P .277 .
(83) Leone Wollemberg ; Op.Cit. , P .255 .
(84) Etienne Coquet ; Op.Cit., P. 54 .
(85) Ibid ; P . 55 .
(86) Ibid ; P . 56 .
(87) F.R. Bridge ; Op.Cit., P . 279 .
(88) B.Jelavich ; Op.Cit., P . 264 .
(89) F.R. Bridge ;Op.Cit., P . 280 .
(90) Scipio Cilibrizzi ; Op.Cit., P . 204 .
(91) Etienne Caquet ; Op.Cit., P . 57 .

(٩٢) عقد مؤتمر ويستفاليا في عام ١٦٤٨ في ألمانيا ، ويعد اول مؤتمر للسلام في العصر الحديث بعد انتهاء حرب الثلاثين عاما الطائفية في ألمانيا ، وقد حضره العديد من الدول الأوربية وممثل عن البابا وجميع مدراء المدن الإيطالية ؛
Ernest Swain ; A Histori of World Civilication , London , Longmas , Green , 1947, p.220.

(٩٣) معاهدة اوترخت ، عقد مؤتمر صلح اوترخت في هولندا بدعوة من بريطانيا في نيسان – أبريل ١٧١٣ بعد انتهاء حرب الوراثة الاسبانية وحضارته معظم الدول الأوربية وممثلا عن البابا ;أحمد سويلم العمري ، أصول العلاقات السياسية الدولية ، ط٢، القاهرة ، مكتبة الانجيلو المصرية ، ١٩٥٩ ، ص ١٥٧ .

(٩٤) مؤتمر فيينا ، عقد في العاصمة النمساوية عام ١٨١٥ ، لصياغة الاوضاع السياسية الاوربية مابعد حروب نابليون ;الان بالمر ، موسوعه التاريخ الحديث ١٧٨٩ – ١٩٤٥ ، ج٢، ترجمة سوسن فيصل السامر ويوسف محمد امين ، بغداد ، دار المامون للترجمة والنشر ، ١٩٩٢ ، ص ٣٧١ .

(٩٥) مؤتمر برلين ، عقد في تموز عام ١٨٧٨ في العاصمة الالمانية لتصحيح بنود معاهدة سان – ستيفانو نتيجة للحرب الروسية – العثمانية ; المصدر نفسة ، ج ١ ، ص١٠٦ -١٠٧ .

(96) Antonio Leva ; Tripoli in una Decisione di cent anni Fa, Rivista Storica de Studi eDocumentazione , Istituto Italiano Per L'Africa , Roma , anno XXII , No.1 , Marzo , 1967 , P . 64.

انتونيو ليفا ، طرابلس خلال خمسون عاماً مضت من الحُكم ، المجلة التاريخية للدراسات الوثائقية ، تصدر عن المعهد الإيطالي الافريقي ، روما ، السنة ٢٢ ، العدد الأول – آذار – ١٩٦٧ – ص ٦٤ .

(٩٧) وهي صُحف Trbiuna (المنبر) صحيفة مستقلة ، Popolo di Italia(الامة الإيطالية) صحيفة اليسار ، Ossarvatore Romano (الراصد الروماني) الناطقة بأسم التيار الديمقراطي المسيحي .

(98) Giovanni Gallaversi ; Op.Cit. , P .425 .

(99) FrancescoBertonelli ; Op.Cit., P . 62 .

(100) D.D.I., [A.S.M.A.E] ; Telegrama – Lettera – Segreto , No.S/1488 , di Ministero degli Affari Esteri d'Italia , Roma , Per Ambasciata d'Italia in (Vienne eBerlin) , in 1 / Ottobre / 1911 , (10.00 Mattina). قبل الظهر رسالة برقية ، سرية ، من وزارة الشؤون الخارجية الايطالية في روما إلى السفارتين الايطالية في فيينا وبرلين .

(101) Giovanni Giolitti ; Op.Cit. , P . 233 .

(١٠٢) إلتزمت إيطاليا بالحفاظ على الوضع القائم في البلقان وعدم تعريضهِ لخطر الحرب أو التقسيم في التعهدات التي أمضتها في الاتفاقيات الآتية :- ١- المعاهدة الأولى في الحِلف الثلاثي بين النمسا – المجر وألمانيا وايطاليا في ٢٠ أيار – مايو ١٨٨٢ . ٢- مُذكرة إيطالية مُقدَمةإلى الحكومة البريطانية في ١٢ شباط – فبراير ١٨٨٧ . ٣- المُعاهدة الثالثة للحِلف الثلاثي في ٢٠ شباط – فبراير ١٨٨٧ . ٤- مُعاهدة منفصلة بين النمسا – المجر وإيطاليا في ٢٠ شباط – فبراير ١٨٨٧ . ٥- مُعاهدة منفصلة بين ألمانيا وإيطاليا في ٢٠ شباط – فبراير ١٨٨٧ . ٦- الاتفاقية الإيطالية – الاسبانية في ٤ أيار – مايو ١٨٨٧ . ٧- المُعاهدة الثالثة للحِلف الثلاثي في ٦ أيار – مايو ١٨٩١ . ٨- المُعاهدة الرابعة للحِلف الثلاثي في ٢٨ حزيران – يونيو ١٩٠٢ . ٩- مُلحَق اتفاق راكونيدجي بين روسيا وايطاليا في ٢٤ تشرين الأول – اكتوبر ١٩٠٩ ؛ محمود العرقاوي ،

مَخاض الامبريالية والفاشية الإيطاليتين : عسر ولادتها ودفنها في ليبيا ١٨٨٢ – ١٩١٢ ، ج٢ ، ترجمة عمر الطاهر ، ليبيا ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، ١٩٩١ ، ص ٣٢٥ – ٣٥٨ .

(103) F.R. Bridge ; Op.Cit., P . 286 .
(104) Michael Hardy ; Modern Diplomatic Law , New York , Oceana , 1968 ,p.72.
(105) Etinne Caquet ; Op.Cit., P . 58 .
(106) Michael Hardy ; Op.Cit., P . 74 .
(107) B. Jelavich ; Op.Cit., P . 267 .
(108) Etinne Caquet ; Op.Cit., P . 58 .
(109) B. Jelavich ; Op.Cit., P . 268 .
(110) Claudio Pavone ; Op.Cit., P . 79 .
(111) Ibid ; P . 81 .
(112) Etinne Caquet ; Op.Cit., P . 40 .
(113) Claudio Pavone ; Op.Cit., P . 81 ; Etinne Caquet ; Op.Cit., P. 41 .
(114) Claudio Pavone ; Op.Cit., P . 83 .
(115) Etinne Caquet ; Op.Cit., P . 60 – 61 .

Assist. Prof. Dr.

Isam Khalil Mohamad Ibrahim Al–Salihi

Al–Iraqia University

College of Arts/Department of History

Abstract :

The unification of Italian states in 1869 represents the point at which Italy set out to enter the colonial domain .in fact , it had no options other than Tripoli of the west and Barqa in Northern Africa . Perhaps the geographical proximity was the main drive for it to move and demand its colonial share in Northern Africa . Italy moved to occupy Tripoli during the second half of 1911 after obtaining explicit and implicit consent by all the powerful European states , which gave rise to political and military conflicts between Italy and the Ottoman Empire . On the other hand , Italy entered into serious conflict with its ally Austria – Hungary ; the conflict that at one point was about to be escalated to a war . Austria had often tried to dater Italy from resorting to military action , but it failed .

The political dispute between Italy and Austria re-errupted after the attack by the Italian Navy on the Albanian port of Previsa and the eastern coasted of the Adriatic sea . This could have developed into a military conflict , but Italy halted its hostile military actions in the Lonian sea and the Adriatic sea lest it should enter another war with Austria when it was already in undecided war with the Ottoman Empire .

Overlooked by the great European powers , the Italian invasion of Tripoli of the west and Barqa was the starting point of more Italian military actions that reached the Southern Coast of Europe despite its previous pledges to limit them to the coast opposite Tripoli . Consequently , the Italian government was severely criticized by many European powers and its position on the European level became weak . Italy was accused of disrespect to the conditions and timings of war declaration and breaching the international law (when it did not abide by its previous pledges stipulated in the Hague two peace agreements) .